فرقة الانكشارية في الدولة العثمانية
دراسة من خلال مفهوم الجماعات الوظيفية

أحمد عبد الله نجم (*)

الملخص

تمثل فرقة الانكشارية ذلك التنظيم العسكري الذي عرفته الدولة العثمانية منذ نشأتها المبكرة إحدى القضايا الأساسية في تاريخ تلك الدولة، إذ ظل هذا التنظيم يلعب أدوارًا متنوعة عبر تاريخ تلك الدولة حتى انتهى الأمر بالقضاء عليه والتخلص منه.

والواقع أن ذلك التنظيم قد تمت دراسته مرات عديدة ولكن ظلت جميع الدراسات السابقة عاجزة عن تأطير ما قامت به الانكشارية ضمن نسق واحد يملك المقدرة على تفسير أسباب تأسيس هذا التنظيم وصيرورته في تاريخ الدولة العثمانية، والدوافع التي دعته في أحيان كثيرة ليلعب أدوارًا سلبية تمثلت في عدد كبير من التمردات التي استنفذت كثيرًا من مجهود تلك الدولة وطاقاتها، وأخيرًا إلغاء ذلك التنظيم بتلك الصورة التي جرت بها عملية الإلغاء من الإبادة الجماعية لأفراده دون النظر لوحشية ذلك الفعل من عدمه.

وسوف نحاول عبر صفحات ذلك البحث أن نتناول بالدراسة ذلك التنظيم العسكري من خلال مفهوم تفسيري شامل هو مفهوم "الجماعات الوظيفية" Functional Groups، ذلك المفهوم الذي نعتقد أن له المقدرة التحليلية والتفسيرية الكاملة التي يمكن من خلالها تفسير وجود الانكشارية في حركة التاريخ العثماني بشكل كلي، ويستطيع أن يجيب على تساؤلات من قبيل ما هي الأسباب الحقيقية لتكوين فرقة الانكشارية؟ ولماذا تدخلت الانكشارية بشكل سافر في السياسة حتى وصل هذا التدخل في بعض الأحيان إلى حد قتل السلطان والتخلص منه؟ وما هي الأسباب الحقيقية لقيام الانكشارية بالعديد من التمردات؟ ولماذا كان القتل والبتر والاستئصال وليس الحبس والإبعاد مثلاً هو الحل الوحيد للتخلص من هذا التشكيل العسكري؟.

وفي الختام نأمل أن يكون هذا البحث قد أضاف جديدًا لتلك الدراسات الكثيرة التي كتبت عن الانكشارية، واستطاع أن يكمل بناء الصورة التاريخية لتلك الفرقة والذي نعتقد أنه لم يكن ليكتمل بدونه.

---

* قسم اللغات الشرقية- كلية الآداب
جامعة عين شمس

The Janissary Organization in the Ottoman State
A Study Using the Functional Groups Concept

Ahmed Abdullah Negm

Abstract

The Janissary forces are the military organization known in the Ottoman state since the early beginning of it, and represent one of the essential issues in the history of it. This organization played various roles across the history of this state until it was eventually dismantled.

Actually, the Janissary organization was studied several times without being able to interpret it within one context that can explain the reasons behind the establishment of this organization in the Ottoman state, its course in the history of this state, reasons why in many cases it played negative roles such as the large number of rebellions that exhausted the state, and finally how this organization was destructed through a process of mass killing without paying much attention to the brutality of this action.

The current study is an attempt to study this military organization through the comprehensive interpretive concept of Functional groups. I believe that this concept has the analytical and interpretive ability through which the existence of the janissary organization in the Ottoman history can be explained. The concept also can answer questions such as what were the real reasons behind the establishment of this organization? Why were its members involved so roughly in politics that they killed the Sultan in some cases? What were the true reasons behind their several rebellions? And why was full eradication of its members, rather than jailing or exiling them, the only solution to get rid of this military institution.

Finally, it is hoped that this study can add a new perspective to the large number of studies about the janissary organization, and may contribute in clarifying its historical picture.

مقدمة

تمثل فرقة الانكشارية ذلك التنظيم العسكري الذي عرفته الدولة العثمانية منذ نشأتها المبكرة إحدى القضايا الأساسية في تاريخ تلك الدولة، إذ ظل هذا التنظيم يلعب أدوارًا متنوعة عبر تاريخ تلك الدولة حتى انتهى الأمر بالقضاء عليه والتخلص منه.

والواقع أن ذلك التنظيم قد تمت دراسته مرات عديدة ولكن ظلت جميع الدراسات السابقة عاجزة عن تأطير ما قامت به الانكشارية ضمن نسق واحد يملك المقدرة على تفسير أسباب تأسيس هذا التنظيم وصيرورته في تاريخ الدولة العثمانية، والدوافع التي دعته في أحيان كثيرة ليلعب أدوارًا سلبية تمثلت في عدد كبير من التمردات التي استنفذت كثيرًا من مجهود تلك الدولة وطاقاتها، وأخيرًا إلغاء ذلك التنظيم بتلك الصورة التي جرت بها عملية الإلغاء من الإبادة الجماعية لأفراده دون النظر لوحشية ذلك الفعل من عدمه.

ومن ثم كانت الحاجة ملحة لتناول ذلك التنظيم العسكري بالدراسة من خلال مفهوم تفسيري شامل هو مفهوم **"الجماعات الوظيفية" Functional Groups**، ذلك المفهوم الذي نعتقد أن له المقدرة التحليلية والتفسيرية الكاملة التي يمكن من خلالها تفسير وجود الانكشارية في حركة التاريخ العثماني بشكل كلي، ويستطيع أن يجيب على تساؤلات من قبيل ما هي الأسباب الحقيقية لتكوين فرقة الانكشارية؟ ولماذا تدخلت الانكشارية بشكل سافر في السياسة حتى وصل هذا التدخل في بعض الأحيان إلى حد قتل السلطان والتخلص منه؟ وما هي الأسباب الحقيقية لقيام الانكشارية بالعديد من التمردات ؟ ولماذا كان القتل والبتر والاستئصال وليس الحبس والإبعاد مثلاً هو الحل الوحيد للتخلص من هذا التشكيل العسكري؟.

ولتحقيق الهدف المرجو من تلك الدراسة وجدنا أنه من الأنسب أن نتناولها في مدخل ومبحثين وخاتمة، جعلنا المدخل تحت عنوان **"الإطار النظري للدراسة"** وتناولنا فيه التعريف بمفهوم الجماعة الوظيفية وأهم صفاتها. أما المبحث الأول فجاء تحت عنوان **"نشأة الانكشارية وتطورها كجماعة وظيفية: الأسباب والدوافع"**.

ويتناول هذا المبحث نشأة الانكشارية وتطورها بحسبانها جماعة وظيفية موضحًا التماثل والتطابق بين مفهوم الجماعة الوظيفية في بعدها النظري والانكشارية كأحد التجليات لذلك المفهوم في بعده التطبيقي.

وجعلنا المبحث الثاني تحت عنوان **"فساد الإنكشارية كجماعة وظيفية: الأسباب والمظاهر والنتائج"**.

ويتناول هذا المبحث فساد الانكشارية كجماعة وظيفية موضحًا أسباب انحراف الانكشارية عن ماهيتها كجماعة وظيفية، وفسادها، وأهم مظاهر ذلك الفساد، والتي تمثلت في تدخل الانكشارية في السياسة، وقيامهم بكثير من التمردات والفتن، وما أدت إليه من نتائج كانت محصلتها في نهاية الأمر إلغاء فرقة الانكشارية والقضاء على أفرادها، وسجلنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقت من خلال مفهوم الجماعة الوظيفية إلى تقديم هذا البحث الذي نأمل أن يكون قد أضاف جديدًا لتلك الدراسات الكثيرة التي كتبت عن الانكشارية، واستطاع أن يكمل بناء الصورة التاريخية لتلك الفرقة والذي نعتقد أنه لم يكن ليكتمل بدونه.

المدخل
الإطار النظري للدراسة

تعتمد تلك الدراسة في الأساس على مفهوم الجماعة الوظيفية، ذلك المفهوم الجديد في الدراسات الإنسانية الذي صكه ووضع أساسه النظري في ثقافتنا العربية المفكر الكبير الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري[1] في العقد الأخير من القرن العشرين.

والجماعة الوظيفية في رأيه هي:" نموذج تحليلي يمكن أن نصنفه بأنه جديد قديم باعتبار أن كثيرًا من المفكرين في الغرب قد استخدموه دون تسمية مثل كارل ماركس وماكس فيبر وإبراهام ليون وفي غيره من المواضع، وباعتبار أنه كامن في كثير من الدراسات التي كُتبت عن الجماعات اليهودية وغيرها من الأقليات مثل الأرمن"[2].

ورغم أنه قد جرت محاولات في علم الاجتماع لوصف بعض الجماعات الوظيفية من خلال مجموعة من المصطلحات من بينها "الأقلية الوسيطة"، "الوسطاء المهاجرون"، "الأقليات الدائمة". إلا أن علماء الاجتماع في الغرب قد أهملوا الجماعات الوظيفية الأخرى فلم يدرسوها تمامًا، أو قاموا بدراستها وكأنها لا علاقة لها بالجماعات الوظيفية التجارية والمالية، ولذا فهم يتعاملون مع ظواهر مثل الجواري والمماليك، والانكشارية، والبغايا، والمرتزقة باعتبارها ظواهر غير ذات صلة[3].

ونموذج الجماعة الوظيفية الذي وضعه الدكتور المسيري يختلف عن مفاهيم "الطبقة"[4] و"الفئة الاجتماعية"[5] و"الطبقة الاجتماعية"[6] و"الطائفة"[7]و"الشريحة الطبقية"[8]، ذلك أن مفهوم الجماعة الوظيفية نموذج تركيبي مكثف له مقدرة تفسيرية عالية تفوق المقدرة التفسيرية لكثير من النماذج التفسيرية السابقة. إذ إنه لا يقف عند حدود الاعتبارات الاقتصادية والسياسية المباشرة؛ بل يحاول أن يتجاوزها ليصل إلى الجوانب الحضارية والمعرفية، ويغطي الأصول الاجتماعية والتاريخية والإثنية، والسمات البنيوية للظواهر موضع الدراسة ومسارها التاريخي ورؤية أعضائها للكون[9].

وذلك لا يعني أنه يهمل العوامل الاقتصادية الكامنة في تلك المفاهيم؛ بل إنه يؤكد عليها ولكنه يتعامل في ذات الوقت مع عوامل اجتماعية أخرى مثل علاقة

الأقلية بالأغلبية، والنسق القيمي الذي نشأت فيه تلك الجماعة الوظيفية، وثقافتها، ومكانتها، ورؤية ذلك المجتمع لها[10].

سبب ظهور الجماعات الوظيفية

لعل من أهم أسباب ظهور الجماعات الوظيفية هو حاجة أعضاء النخبة الحاكمة إلى جماعة بشرية ليست لها قاعدة من القوة بسبب عزلتها عن الجماهير، يمكن استخدامها لتنفيذ مخططاتها، ولخدمة مصالحها، دون أن يكون لهذه الجماعة المقدرة على المشاركة في السلطة؛ بسبب افتقادها القاعدة الجماهيرية. وهي لهذا السبب ستلتصق تماماً بالنخبة الحاكمة، وستقوم على خدمتها بولاء أعمى؛ إذ إن بقاءها الجسدي نفسه منوط بمدى رضا النخبة الحاكمة. وعادةً ما تكون قوات الحرس الملكي، وأحياناً كل من يعمل داخل البلاط الملكي من المتعاقدين الغرباء، بل يُلاحَظ أن النخبة الحاكمة قد تَستجلب جماعة وظيفية لضرب طبقة صاعدة[11].

تعريف الجماعة الوظيفية

يمكن تعريف الجماعة الوظيفية بأنها: "مجموعات بشرية تستجلبها المجتمعات الإنسانية من خارجها في معظم الأحيان، أو تجندها من بين أعضاء المجتمع أنفسهم من بين الأقليات الإثنية أو الدينية، ثم يوكل لأعضاء هذه المجموعات البشرية أو الجماعات الوظيفية وظائف شتى لا يمكن لغالبية أعضاء المجتمع الاضطلاع بها لأسباب مختلفة من بينها رغبة المجتمع في الحفاظ على تراحمه وقداسته، ولذا يوكل لأعضاء الجماعات الوظيفية بعض الوظائف المشينة كالربا والبغاء أو المتميزة كالطب والترجمة التي تتطلب الحياد والتعاقدية. كما أنه يوكل لأعضاء الجماعات الوظيفية الوظائف ذات الحساسية الخاصة وذات الطابع الأمني كحرس الملك والأطباء. ويتوارث أعضاء الجماعات الوظيفية الخبرات، كلٌّ في مجال تخصصهم الوظيفي عبر الأجيال ويحتكرونها، بل يتوحدون بها، وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم منها، بحيث يتم تعريف الإنسان من خلال الوظيفة وحسب، لا من خلال إنسانيته الكاملة، فيصبح عضو الجماعة الوظيفية إنسانًا ذا بعد واحد يمكن اختزال إنسانيته إلى هذا البعد أو المبدأ الواحد وهو وظيفته[12].

ولعل من أشهر الجماعات الوظيفية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية **"الجماعة الوظيفية المالية"، و"الجماعة الوظيفية القتالية".**

ويمكن تعريف الجماعة الوظيفية المالية بأنها: "الجماعة التي يضطلع

أعضاؤها بوظائف مالية مختلفة مثل الربا والسمسرة وجمع الضرائب[13]. وقد اضطلع اليهود في أغلب الأحيان بالقيام بتلك المهمة وتشكلت منهم تلك الجماعة الوظيفية التي عرفتها المجتمعات الأوروبية المسيحية وعرفتها أيضًا المجتمعات المسلمة من بينها المجتمع العثماني.

ولكن لم يستطع اليهود كجماعة وظيفية مالية في الدولة العثمانية الحصول على ربًا فاحش عند إقراضهم النقود كما كان الحال في أوروبا. ويرجع سبب ذلك إلى وجود الأوقاف على نحو كبير في الدولة العثمانية، فكان أصحاب الحاجات لا يشعرون بالحاجة إلى الحصول على قروض بالربا بسبب دعم الأوقاف لهم. ولكن اليهود لم يتخلوا عن الاشتغال بالربا، وكانوا يأخذون فائدة تبلغ خمسة وعشرون بالمائة لكل ثلاثة أشهر على كل قرض[14].

أما ثاني تلك الجماعات الوظيفية المهمة فهي: **"الجماعة الوظيفية القتالية"**؛ وهي تلك الجماعة التي يضطلع أعضاؤها بدور القتال وحسب مثل جنود المماليك، والانكشارية، والساموراي، والحرس السويسري في أوروبا[15].

والجندي في الجماعة الوظيفية القتالية يستجلب من خارج المجتمع، أو يجند من داخله وعادة يكون من صفوف أقلية إثنية أو دينية معينة لها علاقة خاصة بالمجتمع. وهو يقوم بالقتال من أجل المال بالدرجة الأولى، فالدوافع هنا يجب ألا تكون دوافع داخلية مركبة من قبيل الانتماء، وحب الوطن والانتقام، بل لابد أن يكون الدافع خارجيًّا بسيطًا وهو الربح المادي الذي يأخذ صور في شكل مادي عاجل ومباشر كالراتب الشهري، أو آجل كالإقطاعية أو غيرها من العوائد المادية[16].

وعادة ما يعيش هؤلاء الجنود على مقربة من أعضاء الأغلبية، ولكنهم مع هذا يظلون في عزلة عنهم فهم منبتوا الصلة بالجماهير مرتبطون بالنخبة الحاكمة التي تسخرهم لمصلحتها دون أن تخشى بأسهم، أو تخاف من أن يقوموا بمحاولة المشاركة في السلطة أو القرار السياسي. فهم بلا قاعدة ولا شرعية، ولا سلطات إلا ما يستمدونه من الراعي. وذلك على عكس المقاتلين من أعضاء الأغلبية فهؤلاء عادة ما يطالبون بنصيبهم في السلطة إن قويت شوكتهم، كما أنهم يستندون إلى قاعدة جماهيرية يستمدون منها الشرعية[17].

وقد تمثلت تلك الجماعة الوظيفية في الدولة العثمانية في فرقة الانكشارية التي سنحاول دراستها في الصفحات التالية كجماعة وظيفية في الدولة العثمانية لعبت

دورًا بارزًا في تاريخ تلك الدولة. ولكن قبل أن نتناول ذلك الفصيل بالدراسة والتحليل لابد أن نتعرف أولاً على صفات الجماعة الوظيفية حتى نتمكن من عقد المقارنة بينها وبين ذلك الفصيل لكي نتمكن من الوصول إلى بعض النتائج.

صفات الجماعات الوظيفية

1. العلاقة التعاقدية النفعية:

وهي أن يدخل أعضاء المجتمع المُضيِف مع أعضاء الجماعة الوظيفية في علاقة تعاقدية نفعية محايدة رشيدة واضحة، لا تركيب فيها ولا إبهام، ويقوم كل طرف بحوسَلة الطرف الآخر، وينظر إليه باعتباره وسيلة لا غاية، وباعتباره مادة نافعة يتم التعامل معها بمقدار نفعها[18].

2. العزلة والغربة والعجز:

وهي تعني أن يحتفظ أعضاء المجتمع المُضيِف وأعضاء الجماعة الوظيفية بمسافة فيما بينهما، فيقوم المجتمع المُضيِف بعزل أعضاء الجماعة الوظيفية مما يجعلهم يعانون إحساسًا عميقًا بالغربة. وفي جميع الأحوال كان أعضاء الجماعة الوظيفية قريبين من النخبة الحاكمة يمارسون إحساسًا بالولاء العميق تجاهها، ولكنها في الوقت نفسه لا تشركهم في السلطة فهم بلا أساس للقوة، وبلا قاعدة بين الجماهير مما يجعلهم في حالة خوف دائم منهم ومن ثمَّ لا يطمحون في المشاركة في السلطة بسبب وضعهم هذا[19].

1. الانفصال عن الزمان والمكان والإحساس بالهوية الوهمية:

وتعني انفصال أعضاء الجماعة الوظيفية عن الزمان والمكان اللذين يعيشان فيهما، فيتعمق شعورهم بالغربة وسط المجتمع المُضيِف، فيعيشون فيه دون أن يكونوا منه، ويتطور لديهم إحساسهم عميق بهويتهم المستقلة (الأوجاق على سبيل المثال في دراستنا). وتصبح الوظيفة ذاتها أو الجماعة الوظيفية هي موضع الولاء الفعلي والمباشر لعضو الجماعة الوظيفية فهي أساس وجوده وهويته، أي أنهم يصبحون في نهاية الأمر آلة لا وطن لهم، ولكنهم يعيشون فعلاً في المجتمع المُضيِف يؤدون وظيفتهم فيه بشكل يومي ومن ثمَّ فهويتهم هوية وهمية[20].

2. ازدواجية المعايير والنسبية الأخلاقية:

بمعنى أن يطور طرفا العلاقة وهما الجماعة الوظيفية والمجتمع المُضيِف رؤية أخلاقية ثنائية، فما يسري على الواحد من قيم أخلاقية مطلقة لا يسري بالضرورة على

الآخر، باعتبار أن الآخر في هذه العلاقة يقع خارج نطاق المحرمات والمطلقات الأخلاقية[21].

3. الحركية:

وهي نتاج طبيعي لكل ما سبق من صفات فكل ذلك يؤدي إلى حركية بالغة. إذ يصبح الإنسان لا جذور له ولا ارتباط، وغير ملتزم بأية منظومات قيمية، فهو يُخضِع كل شيء لإرادة القوة النيتشوية أو للتفاوض البراجماتي[22].

4. التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع:

وهي تعني التأرجح الشديد بين تمركز حول الذات الوظيفية باعتبارها الذات والهوية، والتمركز حول الموضوع باعتبار الوظيفة خدمة تُؤَدَّى للمجتمع. فعضو الجماعة الوظيفية قد يكون في شعب مختار، ولكنه أيضًا أداة في يد المجتمع فتظهر لديه عقدة الاختيار الذي يواكبه شعور عميق بالحتمية[23].

كانت هذه صفات الجماعات الوظيفية التي طرحها الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري ضمن تأصيله لمفهوم الجماعة الوظيفية وسوف نحاول في الصفحات التالية أن نفيد منها عند تناولنا لفرقة الانكشارية بالنقد والتحليل في محاولة لرصد نقاط الاتفاق والتماهي بين ذلك التعريف وبين فرقة الانكشارية كنموذج لتلك الجماعات الوظيفية.

المبحث الأول
نشأة الانكشارية وتطورها كجماعة وظيفية: الأسباب والدوافع

لم يكن للإمارة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه، فكانت عند الحاجة تجمع قوات العشائر المكونة من المجاهدين الذين كانوا جميعًا من الفرسان ثم يخرجون إلى الحرب، فإذا ما انتهت تفرقت جموعهم، وعاد كل واحد منهم إلى عمله الأصلي[24].

وقد رأت الدولة العثمانية أنه من المناسب في بداية تأسيس الدولة استخدام الارستقراطية التركية وموظفين من الأتراك؛ لأن هذا كان مناسبًا أكثر لتشكيلات الدولة الإدارية التي تنتهج وتتمثل نفس تشكيلات السلاجقة الإدارية[25].

والواقع أن الدولة العثمانية لم تنجح في الفتوحات بالجيوش المقاتلة فقط، بل إن زوايا الدراويش وتشكيلات الأخيان[26] كانت عاملاً فعَّالاً للغاية بين الكتل الشعبية في عثمنة الأراضي المفتوحة. وذلك عن طريق الدعاية للأفكار الاجتماعية والدينية، ومن المؤكد أنها كانت عاملاً مساعدًا للغاية في تسهيل أعمال الفتوحات، وخلقت بنية مناسبة للقيام بما يتطلبه الأمر من تجديدات في البنية الاجتماعية والتأسيس السياسي[27].

ويمكن القول أن تلك القوى المختلفة قد ساهمت في توطيد دعائم الدولة العثمانية عند نشأتها في عهد الأمير عثمان(1281-1326م) والأمير اورخان (1326-1362م)، وساعدت السلطة الحاكمة على القيام بكثير من الفتوحات، وتوطين المسلمين في المدن المفتوحة حديثًا.وقد نشأت علاقات وروابط وطيدة بين الدولة الناشئة وتلك القوى الأصيلة في المجتمع المسلم آنذاك، وحدث تراض واتفاق بين الطرفين استفادت منه السلطة من دعم هذه القوى، واستفادت تلك القوى من سخاء العاهلين العثمانيين وأفراد العائلة الحاكمة وتقديرهم المعنوي[28].

وقد شهد عهد الأمير أورخان تأسيس أول تشكيلات في الدولة العثمانية على يد الوزير علاء الدين باشا. فمنذ أن بدأت تلك الإمارة في التوسع والتخلى عن أصول وقواعد العشيرة القديمة شيئًا فشيئًا والتحول إلى شكل الدولة ؛ ظهرت الحاجة إلى إنشاء تشكيلات تناسب وضع الإمارة الجديد، إلى جانب تشكيل أول جيش من المشاة (اليايا)، والفرسان (المُسّلم)، وإقامة ديوان لإدارة شؤون الدولة[29]. وكان ذلك الجيش المكون من قوات اليايا والمسلَّم يتألف من الأتراك المسلمين أنفسهم، وكان جنوده من أصحاب

الإقطاعات فكانت الدولة تدفع لكل واحد منهم أقچتان[30] يوميا في أثناء الحرب، أما في زمن السِّلم فكانت تعطى لهم إقطاعيات مقابل ما كانوا يؤدونه للدولة من عشور وضرائب. وقد نجحت تلك القوات مع قوات العشائر في تأمين النجاحات التي تحققت في زمن أورخان ومراد الأول[31].

ولكن سرعان ما دب الحرص والطمع في صفوف ذلك الجيش المكون من الأتراك التركمان، وأصبحت تلك القوات سببًا في اختلال نظام الدولة بدلا من المحافظة عليه. وبدأت كل فئة من هذا الجيش تتحزب للقبيلة التي تنتسب إليها مما يؤدي إلى انفصام عرى الوحدة التي كان العثمانيون يسعون غاية جهدهم إلى إيجادها. لذا اتخذت تدابير لإصلاح هذا الأمر، وبدأ التفكير في تنظيم جند جديد لا خوف من تحزبه لعشيرته، على أن يكون غريبًا عن الرعية لا يمت إليهم بصلة، وقد تمثل هذا في اتخاذ جنود من أبناء المسيحيين[32].

أي أن الدافع لتأسيس ذلك الجيش الجديد الذي عُرف بعد ذلك بالانكشارية – تلك اللفظة المحرفة عن الكلمة التركية يني چري وتعني الجند الجديد – كان دافعًا ايديولوجيًّا في الأساس، ولم تكن له دوافع أخرى من قبيل عدم كفاية العنصر التركي المسلم على الإيفاء بالمطالب العسكرية المطلوبة وتكوين جيش نظامِي كبير[33]. أو ضرورة وجود جيش كبير للفتوحات والتوسعات العثمانية[34].

والدليل على ذلك قلة عدد الانكشارية مقارنة بالقوات العثمانية الأخرى، فقد ظلت قوة الفرسان التي يكَونها السباهية من أصحاب الإقطاعات هي أكبر قوات الدولة العسكرية، ولم يكن للانكشارية في القرن الرابع عشر أهمية لافتة[35].

وقد أكد قوچى بك(ت 1648م) على هذه الحقيقة في الفصل الذي عنونه في رسالته تحت عنوان:(في بيان أصحاب الزعامت والتيمار قديمًا، ووفرتهم وكثرتهم، وقوتهم وقدرتهم، والخدمات التي قدموها، وكيف كانوا جنودًا شرفاء ومنضبطين) فقال:"ولما كانت تلك الطائفة [يقصد الجنود من أصحاب الزعامت والتيمار] مطيعة، وموالية، وشجاعة، ومضحية بالنفس والنفيس في سبيل الدين والدولة، ولم تكن هناك حاجة قط إلى جنود الانكشارية في الغزوات والحملات. لقد كانت طائفة محبة للدولة نقية ومنضبطة ليس في زمرتها أجنبي. كانت كمعسكر ينتمي إلى السدة السلطانية أبًا عن جد، ولا يسمح بوجود اجنبي فيه[36].

كما أن السجلات العثمانية توضح أن كلا من مرادالأول(1362 – 1389م) وبايزيد الأول (1389 – 1402م) كانت لديه قوة قوامها ألف إنكشاري[37] ولم

يتجاوز عدد الانكشارية حتى بدايات عهد السلطان الفاتح خمسة آلاف، ثم ازداد هذا العدد في عهد الفاتح(1451-1481م) ليبلغ عشرة الآف بموازاة مائة وأربعون ألفًا من الفرسان المنظمين الذين ساعدوا وشاركوا في فتح القسطنطينية. وقد اقتصر ما تقوم به القوة الانكشارية على دور عسكري محدود تستوعبه قوة الدولة السياسية والعسكرية المتأتية من جموع القوى الاجتماعية والسياسية التي توفرها مؤسسات المجتمع وقواه المختلفة[38].

وقد بلغ عدد جنود الانكشارية عند وفاة السلطان سليم الأول(1512-1520م) ثمانية الآف جندي[39]، وفي أوائل عهد السلطان سليمان القانوني(1520-1566م) اثنتي عشرة ألف جندي[40] وزاد عددهم نهاية عهده حتى وصل إلى ستة عشر ألف إنكشاري في مقابل ثمانين ألف من جنود السباهية أصحاب التيمار[41]. وفي أوائل القرن السابع عشر زاد عدد الانكشارية إلى سبعة وثلاثين ألف جندي، وفي نهاية ذلك القرن وصل العدد إلى سبعين ألف جندي. وفي أوائل القرن الثامن عشر ارتفعت أعدادهم إلى مائة ألف[42].وفي عهد السلطان محمود الثاني(1808-1839م) وصل عددهم قبيل القضاء عليهم إلى مائة وأربعين ألف جندي[43].

وهذا يوضح بجلاء أن الانكشارية لم يكونوا يشكلون غالب الجيش العثماني، ولم يكونوا عبر تاريخ الدولة -كما يُعتقد- القوة الأساس التي اعتمد عليها العثمانيون لتحقيق انتصاراتهم، وانجازاتهم، وفتوحاتهم.

أما الدافع الحقيقي لإنشاء فرقة الانكشارية فقد تمثل -في رأينا- في محاولة العثمانيين لإحداث توازن مع القوى الأخرى التي كان بمقدورها أن تعوق نمو الدولة، وتعارض العثمانيين. فمن المعلوم أن العثمانيين الأوائل قد وجدوا كل ما يحتاجون إليه من الإمكانات المادية والمعنوية لفتح الأراضي البيزنطية في الأناضول، وتثبيت أقدامهم فيها في العناصر التركية البدوية والقروية التي كانت تتدفق منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر على غرب الأناضول[44].

أي أن السبب في تأسيس أوجاق الانكشارية لم يكن يهدف إلى توفير الحاجات اللوجستية للدولة، بل كان له أسباب أيديولوجية. فالقائمون على أمر الدول العثمانية في ذلك الوقت رغم أنهم وجدوا ضالتهم في المساعدات التي وفرتها تشكيلات الدراويش والأخيان لتسهيل أمر الفتوحات؛ إلاّ أنه لم يَغب عن بالهم ما قامت به تلك التشكيلات من أدوار مؤثرة في كثير من أحداث تاريخ الأناضول التي وقعت في

القرن الثالث عشر واشتراكهم في الحركات المناهضة للسلاجقة، وموقفهم المعادي دائمًا للسلطة المركزية. حيث كان من دأب رؤساء القتوَّة[45] في فترات الانتقال عندما تهُن الإدارة المركزية، وتطل الفوضى برأسها، أن يعتمدوا على تشكيلاتهم فيقبضوا بأنفسهم على مقاليد الأمور في المدينة، ويعملوا على ألا تقوض أركانها بالانتقال من نظام إلى نظام[46].

وعلى ذلك فإن تلك التشكيلات التي اضطر العثمانيون إلى التعامل معها لطلب المساعدة في أثناء الفتوحات كانت ستصبح شوكة في خاصرة الدولة العثمانية تهدد استقرارها بشكل دائم[47] إن لم يتم التعامل معها بشكل جذري عن طريق البديل الذي تطمئن إليه الدولة وتأمن شره. لذا فقد اقترح الوزير جندرلي قره خليل على السلطان أورخان أن يقوم بأخذ مجموعة من الشبان من أسرى الحرب، وتربيتهم تربية إسلامية عثمانية، بحيث لا يعرفون لهم أبًا إلا السلطان، ولا حرفة إلا الجهاد في سبيل الله، ولا يُخشى من تحزبهم لعدم وجود أقارب لهم بين الأهالي، فأعجب السلطان أورخان بهذا الرأي وأمر بإنفاذه[48].

ولعل تلك العبارة التي وردت في الاقتباس السابق والتي تقول: **"ولا يُخشى من تحزبهم لعدم وجود أقارب لهم بين الأهالي"** عبارة دالة، إذ إنها تشير إلى أولى بذور الجماعة الوظيفية الكامنة في تأسيس تلك الفرقة، إذ إنه من أبرز صفات الجماعة الوظيفية كما ذكرنا قبل ذلك هي العزلة والغربة والعجز أي وجود مسافة بين تلك الجماعة وبين المجتمع العثماني المسلم بحيث تجعل من تلك الفرقة تنظيمًا بلا أساس من قوة اجتماعية أو قاعدة بين أفراد المجتمع، مما يجعل السلطة الحاكمة تطمئن إليه وتأمن شره. لذا نجد أن الدولة العثمانية قد استوسلت لتحقيق تلك الغاية وهي إنشاء ذلك الجيش الجديد وسيلة جديدة لم تعرفها الدول الإسلامية على هذا النحو قبل ذلك[49]. وكان قوام هذه الطريقة الاستفادة من أسرى الحرب من غير المسلمين بموجب قانون عُرف **"پنجيك قانوني"** أي قانون الخمس، والذي ينص على أن تحصل الدولة على خمس أسرى الحرب مقابل الضريبة المستحقة عليهم[50].

ويبدو أن السلطة الحاكمة حينذاك قد وجدت في هذا النظام ميزة كبرى، فالشبان الذين يجندون كانوا يفقدون بمقتضى تربيتهم واعتناقهم الإسلام روابطهم الأصلية، كما لم يكن بوسعهم اكتساب روابط جديدة لأنه لم يكن يؤذن لهم بالزواج ما داموا جنودًا، وبذلك تنمو روح الجماعة المهنية مع ولائهم لعرش السلطان[51].

ومع تأسيس الانكشارية، ذلك الفصيل المقاتل أصبح للسلطة العثمانية جيش من المماليك يدين للسلطان بالإخلاص والولاء المطلق مما يجعله يضمن لنفسه السلطة المطلقة[52]. وأصبح بمقدور السلطان من خلال ذلك الفصيل مواجهة ما قد ينشأ من تمردات وفتن إذ أغرت الظروف أحدًا في الداخل على القيام بها. فطائفة مثل طائفة الغزاة على حدود الدولة العثمانية كانت تتشكل في الأساس من أناس ليس لهم في الغالب أرضٍ ولا مهنة يقتاتون بمزاولتها، ومضطرون بحكم الضرورة الاقتصادية إلى أن يبحثوا عن رزقهم في ظل الحروب والفتن الداخلية التي لم تكن تخمد في العصور الوسطى[53].

وفي عهد الأمير مراد الأول الذي تولى مقاليد الأمور في الإمارة العثمانية بعد وفاة والده الأمير أورخان تم استكمال هيكلة ذلك الجيش الجديد، إذ أصبح ذلك الجيش يعمل تحت قيادة الأمير مراد، وأصبح يُعرف بـ**"القابوقولية"** أي عبيد الباب بسبب ارتباطه بشخص الحاكم. وكان ذلك الجيش يحصل على رواتبه من خزينة الدولة، وقد سُمِّى أيضًا باسم **"درگاه عالى قوللرى"** أي عبيد الباب العالي[54]. وقد أراد السلطان مراد الأول أن ينظم أوجاق الانكشارية بحيث يكون هذا الأوجاق أوجاقًا عسكريًا لخدمته ويكون حرسًا خاصًّا به [55].أي أن الهدف من إنشاء الانكشارية كان توفير خدم مخلصين للسلطان يعتمد مستقبلهم عليه دون سواه[56].

وكانت عملية تزويد ذلك الأوجاق بالأفراد تتم على ثلاث مراحل: الأولى بأخذ أسرى الحرب طبقًا لقانون الخمس "الپنجيك"، والثانية يتم فيها تسليم هؤلاء الأسرى لعائلات تركية مسلمة ليتعلموا اللغة التركية والتقاليد التركية والإسلامية وبعد أن يمكثوا معهم لفترة يؤخذون للأوجاق، أما الثالثة فكان يتم فيها نقلهم من تلك العائلات التركية إلى أوجاق العجمية[57] وبعد أن يجري تدريبهم هناك يتحولون إلى أوجاق الانكشارية[58].

وقد استطاع الأمير مراد الأول من خلال ذلك الجيش الذي كان يحيط به دائمًا[59] أن يكسب نفوذًا عسكريًّا وسياسيًّا عظيمًا، حيث بدا كصاحب قوة مركزية قادرة على مواجهة منافسيه في الداخل كأمراء الحدود الآخرين، والأمراء العصاة من أسرة آل عثمان نفسها. وذلك في حين كانت الإمارات الأناضولية الأخرى تعتمد في تشكيل جيوشها على القوات الإقطاعية التي كان يجلبها أمراء العشائر أو الأسر المحلية القائمة من المسلمين دون غيرهم[60].

وقد أدى ظهور الانكشارية -ذلك الجيش النظامي الخاص بالحاكم- إلى نشوء قوة مستقلة عن التراكيب القبلية القادرة على دعم العرش، وترسيخ سلطته المستقلة، وأصبح لدى السلطان أداة عسكرية اجتماعية إضافية لتوطيد سلطته العليا[61].

وقد ساعدت تلك القوى الجديدة المتمثلة في الانكشارية السلطان بايزيد الأول الذي تولى أمور الدولة العثمانية عقب وفاة مراد الأول على تطبيق سياسته الجديدة الهادفة إلى إقامة دولة مركزية قوية تدار من مركز واحد، وذلك عن طريق أخذ الأراضي من أمراء الإقطاع الأناضوليين، وجعل الإمارات القديمة سناجق عثمانية، يتولى إدارتها عمال يجري تعيينهم من العاصمة"[62].

"وقد حاول السلطان بايزيد الأول وضع اللبنة الأساسية لإدارة دولة مركزية تركية إسلامية، فقام بتسجيل الأراضي والعقارات، ووضع نظاماً ضريبياً، وطبق القواعد المالية التي كانت جارية لدي الأيلخانيين، وسعي لإدارة الدولة من خلال جهاز مركزي مباشر، ووضع تحت سيطرته الأسر المحلية القوية، والأمراء التركمان، وأمراء الحدود، مما أرسي أسس دولة مركزية قوية"[63].

وعلى هذا فقد تأكد الملمح الثاني للانكشارية كجماعة وظيفية وهو التعاقدية؛ تلك العلاقة التي ربطت بين السلطة العثمانية الناشئة وبين ذلك الفصيل المقاتل وهو الانكشارية بحسبانه وسيلة لتنفيذ أهداف تلك السلطة دون النظر لأي اعتبار آخر.

وقد تأكد ذلك الأمر بشكل جلي عقب وفاة السلطان بايزيد الأول ودخول الدولة في فترة تنازع بين أبناء السلطان على العرش استمرت أحد عشر عامًا، وذلك عندما نجح السلطان محمد الأول(1413-1421م) أن يستجمع قوى الدولة، ويعيد من جديد تشكيل بنائها المركزي، وإعادة ما فقدته الدولة عقب هزيمة أنقرة[64]. ذلك أنه توفرت في فترة الانقطاع تلك عدة عوامل إيجابية عملت لصالح الوحدة العثمانية والإدارة المركزية، وكانت فرقة الانكشارية، التي وصل عدد أفرادها إلى حوالي ستة آلاف جندي، من أقوى هذه العوامل حيث أنها باتت توفر للسلطان العثماني تفوقًا مهمًّا في وجه منافسيه[65].

ولكن عهد السلطان محمد الأول شهد توترًا في العلاقة وزعزعة للروابط بين السلطة المركزية الحاكمة في الدولة العثمانية وبين السكان الأصليين من الأتراك المسلمين بسبب حركة التمرد التي قام بها الشيخ بدر الدين[66]. ولعل ذلك قد زاد من اعتماد السلطة المركزية في الدولة العثمانية على قوات الانكشارية -كجماعة وظيفية

في ظل العلاقة التعاقدية بينهما- في القضاء على تلك الحركة التي نشأت نتيجة الصراع على النفوذ السياسي بين إمارات التركمان الأناضولية التي استردت استقلالها بفضل تيمورلنك وبين الدولة العثمانية، وحالة فراغ السلطة الذي حدث بعد هزيمة أنقرة 1402م وأسر بايزيد الصاعقة، ثم تأييد السباهية أصحاب التيمارات الذين حرموا من تيماراتهم[67].

وقد استتبع نجاح قوات الانكشارية في دعم السلطة العثمانية الشرعية الحاكمة الممثلة في السلطان محمد الأول، والقضاء على تمرد الشيخ بدر الدين الانتقال من نظام الپنجيك إلى نظام آخر أكثر تطورًا هو نظام الدوشيرمة الذي يعني الجمع والالتقاط[68]. ذلك أنه عقب معركة أنقرة وتوقف حركة الفتح شعرت الدولة بضرورة البحث عن مصدر جديد لامداد أوجاق الانكشارية بالعناصر المسيحية اللازمة له فكان نظام الدوشيرمه، الذي جرى تطبيقه على أيام السلطان محمد الأول وإن كان إقراره وتقنينه لم يبدأ إلا في عهد السلطان مراد الثاني[69].وتبعًا لهذا النظام كان يتم انتقاء من يصلح من أطفال الرعايا المسيحيين من عائلاتهم في الروملي وليس من أسرى الحروب كما كان الحال في نظام الپنجيك وبعد تدريب معين يجرى تجنيدهم ضمن قوات الانكشارية[70].

واستمرت الانكشارية في بداية عهد السلطان مراد الثاني(1421-1451م) كجماعة وظيفية -ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة الحاكمة- في أداء دورها المنوط بها بالأساس والمتمثل في مواجهة حركات المعارضة والخروج على السلطة الشرعية الممثلة في السلطان العثماني. ونجحت في أداء ذلك الدور على الوجه الأكمل كما حدث مع الأمير مصطفى عم السلطان مراد الثاني حيث كانت تلك القوات العامل الأهم في حسم ذلك الصراع لصالح السلطة الحاكمة الشرعية الممثلة في السلطان مراد الثاني[71].

ولكن في نهاية عهد مراد الثاني حدث تطور لافت للنظر تمثل في ظهور أول تمرد للانكشارية كجماعة وظيفية على السلطة الحاكمة التي نشأت في الأساس للمحافظة عليها وحمايتها، ذلك التمرد الذي ستكون له تداعيات سلبية جد خطيرة على مستقبل الدولة العثمانية عندما تضعف تلك السلطة المركزية وترتخي قبضتها على مفاصل الدولة المختلفة.

فالانكشارية كجماعة وظيفية كانت وظيفتها حماية السلطة القائمة في الحكم أيًّا

كانت تلك السلطة، ولم يكن يدخل في تكوينها من الأساس رسم سياسات تلك السلطة. ولكن لأن الحركية كانت إحدى الصفات الأبرز لفرقة الانكشارية كجماعة وظيفية وهي تعني عدم ارتباط الإنسان داخلها بأية منظومة قيمة فهو يخضع كل شيء لرغبته ومصلحته الذاتية، وذلك ما جعل الانكشارية في عام 1445م تتمرد على السلطان محمد الثاني [الفاتح] صغير السن عقب رجوع السلطان مراد الثاني وتنازله عن العرش عقب انتصاره في معركة وارنا 1440م، وتقوم بنهب مدينة أردنه. مما أجبر السلطان مراد الثاني على العودة من جديد لإخماد فتنتهم، وخوفًا من رجوعهم إلى إقلاق راحة الدولة أراد أن يشغلهم بالحرب فأغار على بلاد اليونان(72).

وكانت تلك الإشارة لافتة لتدخل الانكشارية في السياسة من أجل إحداث تغيرات في السلطة السياسية عن طريق إجراء الكثير من التمردات ضد السلطة الشرعية الممثلة في السلطان العثماني. وأضحت الفترة التالية لعهد السلطان مراد الثاني تشكل مرحلة شد وجذب بين السلطة المركزية والانكشارية كجماعة وظيفية يحاول كل طرف فيها فرض سيطرته على الطرف الآخر. لذا نجد أن السلطان محمد الفاتح عقب توليه السلطة أحدث نقلة نوعية في الدولة، وذلك عندما أقدم على بناء مؤسسات خاصة بالقصر كمؤسسة الأندرون على سبيل المثال لتعمل على توفير ما تحتاجه الدولة من كفاءات بشرية تتولى وظائف الدولة المدنية إلى جانب دورها العسكري الثابت معبرًا بهذه السياسة عن اتجاه جديد للسلطة يهدف إلى بناء قوتها الذاتية المستقلة عن مدار الاجتماع السياسي العام(73).

وكان السلطان الفاتح يهدف من خلال ذلك الإجراء إلى تحرير نفوذه في الدولة من ضغوط مراكز القوى فيها حيث وضع كافة مؤسسات الدولة تحت سيطرته المباشرة. إذ أن مصدر أية سلطة تتحكم في دولة ما -بحسب ما يرى دكتور أيدين طانرى- ينقسم إلى قسمين الأول: هو القوة التي يعطيها القانون أو التشريع المكتوب أو غير المكتوب لصاحب السلطة، ومصدر هذه القوة ومنبعها هي القوانين والأعراف، وهذه هي المصادر النظرية للسلطة. أما القسم الثاني: فهو العناصر التي تنتجها الظروف الاجتماعية والسياسية والعسكرية، وتلك القوى يمكن أن تتبدى في قوى مثل الرأي العام والطرق الصوفية وتأثير العلماء والجيش كعنصر ضاغط. وهذه القوى يمكن أن تُعطى ثقة لسياسة آليات القصر والحكومة والجيش والعدالة، ومن خلالها تتشكل سياسة الدولة، وهذه القوى يمكن أن نطلق عليها مصادر السلطة

العملية[74].

وقد أحدثت سياسات السلطان محمد الفاتح تعديلات أساسية في بنية السلطة وتوازناتها المختلفة كان من نتائجها تحول كيفي في وضعية مراكز السلطة، إن لجهة ثقل كل منها أو لجهة طبيعة العلاقات القائمة فيما بينها. أضف إلى ذلك ما أدت إليه هذه السياسات من نشوء مراكز قوى جديدة لم يكن لها وجود في المرحلة السابقة من نشأة الدولة تعمق اتجاه استقلالية السلطة عن مدار الاجتماع السياسي العام، وذلك عن طريق توفير قوى ذاتية تسمح بتعاظم مركز السلطان، وتحرير فاعليته من العديد من القيود والضوابط التي كانت تفرضها البنية السابقة لمجال السلطة[75].

وبهذا الشكل أكمل السلطان محمد الفاتح سلسلة حلقات التفرد بالسلطة والقضاء على كافة أشكال المعارضة التي من الممكن أن تسببها تلك المجموعات تحت دعاوى أنها ساهمت في إنشاء الدولة، وذلك بالاعتماد على العناصر التي نشأت بدعم من السلطة الحاكمة، ومارست دورها ضمن منظومة تلك السلطة. وكانت أولى تلك الحلقات قد بدأت في عهد السلطان بايزيد الأول عندما شهدت الدولة العثمانية ـ التي كانت دولة مسلمة سنية من ناحية أسسها العقائدية والإدارية ـ تغيراً هاماً، حيث سلكت الدولة نهجاً يشكل بنيتها السياسية والإدارية تحت قيادة العلماء، بديلاً عن التوجه الفكري للدولة الذي كان يقوم على تفسير الإسلام ذي الشخصية الصوفية لأبدال الروم المنتسبين إلى الطريقة القلندرية. ولكن الدولة حرصت في نفس الوقت علي إظهار التسامح تجاه هذا التوجه للإسلام ذي الشخصية الصوفية أو إسلام التكايا، بما لا يناقض السياسة الأساسية للدولة، ويسبب الضرر للنظام العام."[76]

ثم خطت الدولة خطوة أخرى في عهد السلطان مراد الثاني وذلك عندما قام السلطان بتأسيس مشيخة الإسلام في عصره لتكون بديلاً عن المشروعية التي كانت تقدمها التكايا[77] للدولة. تلك التكايا التي استفاد منها العثمانيون في دعم مشروعية وجودهم حينما بدأوا في الانفصال عن الدولة السلجوقية، ولكن مع الوقت وبعد أن نمت الدولة وقويت شوكتها تحول قسم من تلك التكايا إلى جماعات معارضة وحدث اختلاف سياسي مع الإدارة الحاكمة، لذا قامت الدولة بإنشاء مؤسسة مشيخة الإسلام[78].

ثم جاء السلطان محمد الفاتح ليكمل ويتم تلك الحلقات، وكان ذلك عن طريق إنشاء الأندرون الذي كان يعد بمثابة مؤسسة القصر التعليمية الموجهة لتربية وإعداد

كوادر الإدارة[79]. حتى أن منصب الصدر الأعظم أصبح حكرًا على رجال الدوشيرمة الذين تربوا في الأندرون[80]. وأصبح من النادر أن يتولى منصب الصدارة العظمى وزيرًا من خريجي المدارس العثمانية التقليدية[81]. وكان لمنصب الصدر الأعظم أهمية كبيرة في الدولة حتى أن صلاحية تعيين وعزل شيخ الإسلام قد أسندت إليه، مما دل على تفوق السلطة السياسية في الدولة العثمانية الممثلة في الصدر الأعظم على السلطة العلمية الممثلة في شيخ الإسلام، ولإحداث توازن بين المنصبين فإنه كانت تؤخذ فتوى من شيخ الإسلام عند عزل الصدر الأعظم[82].

وهكذا استطاع الفاتح عن طريق مؤسسة الأندرون أن يحدث تعديلاً في بنية مراكز السلطة وثقلها وذلك لصالح مركز السلطان على حساب مراكز القوى الأخرى[83]. فالسلطان الفاتح عندما تولى السلطة قام باتخاذ تدابير من شأنها تقوية بنية الدولة المركزية، وذلك بزيادة أعداد الانكشارية المرتبطين بالسلطان مباشرة، والمستعدين للخدمة في كل وقت، وأدخل قسماً هاماً من أراضي الوقف، والتي كانت تشكل مصدر معيشة وقوة للزمرة الدينية والاجتماعية في نظام التيمار، وزادت صلاحيات مؤسسة الصدارة العظمي، وتحول الشخص الموجود على رأسها إلى وكيل مطلق للسلطان، فضلاً عن ربطه في داخل نظام هرمي واضح للعلماء وأركان الدولة الآخرين. وفي النهاية أعطي السلطان ثقلاً أكثر لنظام الدوشيرمه وأصبح رجال الدولة الذين تربوا في داخل هذا النظام في المقدمة، وهكذا أصبحت الدوشيرمه عامل توازن أمام قوة ونفوذ الارستقراطية المحلية التي كانت تواجه السلطة المركزية[84].

ومن ثمَّ يمكن القول أن الدولة العثمانية في تلك المرحلة التي امتدت حتى عهد الفاتح قد نجحت في استبدال القوى التقليدية الفاعلة التي ساعدت السلطة العثمانية عند نشأتها كجماعات التركمان والأخيان بقوى جديدة ترتبط بالقصر ارتباطًا عضويًّا كخريجي مؤسسة الأندرون، وخريجي المدارس العثمانية والجماعات الوظيفية كالانكشارية.

وقد أدى هذا التحول إلى أن تصبح السلطة الشرعية الممثلة في السلطان العثماني وحيدة في مواجهة تلك القوة التي تمتلك السلاح في عملية مستمرة لاستعراض القوة في محاولة منها للحصول على رقعة أكبر من حيث السلطة، ومقاومة من القوة الشرعية الممثلة في السلطان العثماني. وكانت تلك العملية تخرج

عن إطارها السياسي في بعض الأحيان لتتحول إلى صراع دام على شكل تمردات تقوم بها فرقة الانكشارية لقتل السلطان نفسه.

وقبل أن نختم هذا المبحث يلزم علينا أن نتعرض بالبحث لأمر نحسبه كاشفًا في توضيح وضع الانكشارية كجماعة وظيفية في الدولة العثمانية، ذلك الأمر هو علاقة الانكشارية العضوية بالطريقة البكتاشية التي امتدت منذ تأسيس فرقة الانكشارية وحتى إلغائها في القرن التاسع عشر.

علاقة الانكشارية كجماعة وظيفية بالطريقة البكتاشية

ترجع الأهمية السياسية التي اكتسبتها الطريقة البكتاشية[85] إلى ارتباطها الوثيق بفرقة الانكشارية الذين كانوا ينظرون إلى شيوخ الطريقة على أنهم بمنزل أئمة لهم[86]. وأصبح الإخلاص في الانتماء إلى الحاج بكتاش من حيث الطريقة مع القيام بفروض الإسلام أحد أهم قوانين الانكشارية[87].

وهذا الارتباط بين الانكشارية وبين الطريقة البكتاشية يُعد أمرًا لافتًا للنظر إذ إن هذه الطريقة كانت حركة صوفية باطنية تلفيقية احتوت على كثير جدًّا من أفكار الهرطقة التي تشكلت من خليط من معتقدات الحروفية والحلول والتناسخ والتشيع والإمامية والشامانية والبابائية وحتى التثليث من العقائد المسيحية[88].وكانت الطريقة البكتاشية منذ نشأتها طريقة من طرق الهرطقة، ومع أنها كانت موجودة في القرن الرابع عشر فإنها لم تكن الأكبر أهمية بين سائر الطرق الإلحادية الأخرى، وإنما بلغت البكتاشية أهميتها فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر بعد أن تمثلت زمر الهراطقة الأخرى[89].

ورغم هذا الانحراف العقائدي الذي تمثله الطريقة البكتاشية إلا أن الانكشارية لم تجد غير هذه الطريقة لترتبط بها من بين سائر الطرق الصوفية الأخرى التي كانت منتشرة في ذلك الوقت. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الانكشارية كانت جماعة وظيفية منبتة الصلات بالمجتمع العثماني لذا عندما اختارت طريقة تنتسب إليها لم تختر إلا الطريقة البكتاشية التي كانت تشكل جيبًا صوفيًّا غريبًا عن المجتمع العثماني هي الأخرى. ولم يكن لجوء الدولة إلى الاستفادة من مثل طرق الهرطقة تلك بالأمر الجديد على السياسة العثمانية في ذلك الوقت إذ أن الدولة في بدايتها حاولت الاستفادة من هذا الثقل الذي تمثله.

وكان سعي الأمير أورخان لربط الانكشارية عند إنشائها بالطريقة البكتاشية[90].

يعود في الأساس إلى رغبته في إضفاء الشرعية على ذلك الوليد الجديد المنبت الصلة بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع العثماني المسلم حتى وإن كانت تلك الشرعية واهية إذ إنها تستند إلى طريقة تختلف عن النسق العام لتيار التصوف في ذلك الوقت الذي كانت تمثله طرقًا صوفية سنيَّة غالبة في الدولة العثمانية وواسعة الانتشار فيها كالطريقة الخلوتية والرفاعية التي كانت تنتمي إليها معظم تشكيلات الأخيان[91]. وكان هذا الأمر مقصودًا إذ إن هذا يضمن عدم اندماج الانكشارية في التيار الصوفي العام للمجتمع ويجعل شرعيتها مرهونة بشخص السلطان ومباركة شيخ طائفة البكتاشية. وفي هذا الاطار يمكن أن نفهم حرص السلطان أورخان عند إنشاء مدرسته في أزنيق عام 1331م على تعيين مدرسين ينتمون إلى الطريقة المولوية كمولانا داود القيصرى ومولانا تاج الدين القدوري ومولانا سراج الدين القونوي[92]. وذلك لإحداث توازن بين الطرق الصوفية الموجودة على الساحة حينئذ، وهذا الاختلاف بين الانتماء الصوفي لفرقة الانكشارية كجماعة وظيفية وبين الانتماء الصوفي لزمرة العلماء من خريجي المدرسة العثمانية سيكون له أثر بارز في العلاقة الملتبسة التي سادت بين الجانبين عبر تاريخ الدولة.

ولعل ما قام به السلطان أورخان لحل مشكلة الشرعية التي واجهت الانكشارية كجماعة وظيفية في الدولة العثمانية يشبه إلى حد بعيد ما قام به السلطان المملوكي الظاهر بيبرس(1260-1277م) الذي واجه هو الآخر مشكلة شرعية المماليك كجماعة وظيفية هم الآخرين. ذلك أن بطولات المماليك في المنصورة عام 1249م، وعين جالوت عام 1260م لم تشفع لهم في عيون المعاصرين الذين رأوا فيهم عبيدًا اغتصبوا السلطة من ساداتهم الأيوبيين. ووجد بيبرس أن الحل لمشكلة الشرعية يكمن في إعادة إحياء الخلافة العباسية في القاهرة سنة 659هـ / 1261م، وقام الخليفة العباسي بتفويض السلطان الظاهر بيبرس في حكم البلاد الإسلامية. وهكذا نالت دولة سلاطين المماليك البُعد الديني الذي يؤكد شرعيتها في عيون المعاصرين على اعتبار أن البُعد العسكري الذي أفرز تلك الدولة كقوة قادرة على حماية العالم الإسلامي لم يكن كافيًا وحده بدليل المصاعب التي واجهت سلاطين المماليك الأوائل من جانب المصريين والقوى السياسية الأخرى[93].

وبحلول القرن الخامس عشر كانت علاقة البكتاشية قد توطدت بفرقة الانكشارية حتى وصل هذا التداخل بين الانكشارية والبكتاشية إلى الحد الذي صار رئيس الطريقة المنتخب يأتي إلى ثكنات الانكشارية في استانبول لكي يتوج هناك من

قِبَل أغا الانكشارية[94].

وإلى جانب الدور الذي لعبته البكتاشية في إضفاء الشرعية على فرقة الانكشارية فإنها قد لعبت دورًا آخر، تمثل في تأهيل الانكشارية لتولي مراكز معينة داخل مؤسسة السلطة من خلال ذلك السياق الذي سنته السلطة الحاكمة من أنظمة خاصة بهذه المؤسسة، تحكمها مبادئ وتوجهات ثابتة منها الطاعة المطلقة للسلطان، وبساطة العيش، والعزوبية، وعدم ممارسة أية مهنة أخرى غير الجندية[95].

وقد أدت تلك العلاقة العضوية بين الانكشارية والبكتاشية إلى تمتع طائفة البكتاشية بوضع خاص في الدولة العثمانية تمثل في عدم تعرضها لأية مواجهات حادة من قبل السلطة المركزية الحاكمة كما حدث مع طرق هرطقة أخرى كالحروفية والقلندرية. وهذا ما جعل اتباع الطريقة البكتاشية يقفون إلى جانب الانكشارية في حال العصيان والتمردات التي كانت تقوم فرقة الانكشارية ضد السلطان أو ضد أفراد السلطة الحاكمة ويشتركون فيها بأنفسهم[96]. وهذا ما سوف يدفع السلطان محمود الثاني عند إلغاء فرقة الانكشارية إلى هدم تكايا البكتاشية ونفي أعضاءها على اعتبار أن طائفة البكتاشية اشتركت بالفعل والتحريض فيما قامت به الانكشارية من تمردات[97].

وبهذه الطريقة استطاع السلطان محمود الثاني أن يفصم عرى تلك الرابطة التي جمعت بين الانكشارية كجماعة وظيفية وبين البكتاشية كطريقة صوفية غريبة هي الأخرى عن النسق العام للطرق الصوفية السنية في الدولة، وبذلك قضى على الانكشارية كجماعة وظيفية وفي الوقت نفسه على الشرعية التي كانت تستند عليها.

المبحث الثاني
فساد الانكشارية: الأسباب والمظاهر والنتائج

أولا:الأسباب

شهد الربع الأخير من القرن السادس عشر عقب وفاة السلطان سليمان القانوني مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية اهتزت فيها القواعد المتينة للنظام التقليدي الذي قامت عليه، وظهرت فيها إرهاصات الوهن وأمارات التحلل والفساد الإداري والاجتماعي والعسكري[98].وقد اشتركت عدة عوامل وأسباب دفعت الدولة للوصول إلى تلك الحال لعل من أهمها فساد فرقة الانكشارية ذلك أن أسس تكوين تلك الفرقة وما حملته من صفات كجماعة وظيفية قد تعرض للخلل مما جعلها تخرج عن كونها جماعة وظيفية تتولى حماية السلطة الحاكمة لتؤدي أدوارًا أخرى قد تعارض في أحيان كثيرة توجهات تلك السلطة.

وقد تجمعت عدة أسباب في ذلك الوقت أدت إلى تلك النتيجة كان من أهمها استخدام الرعايا العثمانيين المسلمين بدلاً من الدوشيرمة في إمداد فرقة الانكشارية بما تحتاجه من جنود. فقد شهد عهد السلطان مراد الثالث (1574 – 1595م) طفرة كبيرة في أعداد فرقة الانكشارية التي لم يكن عددها يتجاوز العشرين ألفًا في ذلك الوقت. ذلك أن السلطان قد سعى لإدخال بعض الرجال إلى أوجاق الانكشارية دون مراعاة للأصول المعمول بها فدخل فيه من هم ليسوا منه، وصار ذلك عادة جارية بعد أن كانت الانكشارية من عهد نشأتها إلى زمن السلطان مراد الثالث لا ينتظم في سلكها إلا الغلمان الأعاجم[99].

وقد شكل هذا الأمر حدثًا لافتًا ونقطة فارقة في منحنى التدهور والفساد الذي بدأت تسلكه فرقة الانكشارية حتى أن قوچى بك تحدث عن هذا الأمر في رسالته فقال: "ومنذ ذلك الحين صار أوجاق الانكشارية مفتوحًا أمام الاستانبوليين الذين لا يُعرف لهم مذهب ولا ملة، وأمام جنسيات أخرى من الترك والكرد واللاظ، والبغالة والحمَّالين، والجمَّالين، وبائعي الحلوى، وقطاع الطرق والنشالين فانهارت قواعده وأركانه وقوانينه وانتشرت المفاسد والفتن واختل النظام"[100].

وفي عهد السلطان محمد الرابع (1648 – 1687م) حدث تطور سلبي آخر ساهم في زيادة أعداد الانكشارية بشكل أكبر. وقد تمثل ذلك التطور في إلغاء نظام الدوشيرمة في عام 1675م مما أدى إلى انخراط أبناء الانكشارية وغيرهم من

المسلمين الأحرار في سلك الأوجاق. وقد أدى هذا التغيير في تشكيل الانكشارية – إضافة إلى زيادة أعدادهم – إلى استقرار أسرهم في أهم المدن في الدولة العثمانية[101]. وكان لاستخدام الدولة للرعايا العثمانيين بدلاً من الدوشيرمة في الفرقة الانكشارية والسراي العثماني الأثر السلبي في النظام الذي قامت عليه الدولة منذ نشأتها[102].

وقد أدى إلغاء نظام الدوشيرمة والسماح للأفراد العاديين بدخول فرقة الانكشارية وما أحدثه ذلك من زيادة مضطردة في أعداد جنودها إلى الإخلال بالأسس الأيديولوجية التي قامت عليها تلك الفرقة من ناحيتين: الأولى تتمثل في أن الغربة والعزلة والبُعد عن النسيج الاجتماعي للدولة كانت إحدى أهم صفات الإنكشارية كجماعة وظيفية. وكان دخول عناصر من داخل هذا النسيج بما يمثلونه من علاقات اجتماعية وأبعاد معرفية وثقافية يُخل بالبناء العقدي لفرقة الانكشارية. لأن دخول مثل تلك العناصر سيؤدي حتمًا إلى نشوء مزيد من العلاقات البينية مع المجتمع، مما يعني بالضرورة أن تفقد الجماعة وضعها كجماعة وظيفية يناط بها في الأساس حماية السلطة الحاكمة، ومقاومة حركات المعارضة التي قد يقوم بها أفراد ذلك المجتمع.

والناحية الثانية تتمثل في أن زيادة أعداد تلك الفرقة كان سيؤدي حتمًا في نهاية الأمر إلى ترهل في جسد الانكشارية، مما يصعب معه الإبقاء على التماسك الذي يحافظ على سلامة ذلك الجسد وانضباطه. ذلك أن الانكشارية بما تحمله من صفات كجماعة وظيفية يتطلب أن تكون قليلة العدد لأن هذا يضمن مزيدًا من الولاء والسيطرة. أما زيادة العدد فتخرج بها عن الإطار الذي أنشئت من أجله، ولذلك نجد أن عدد أفراد الانكشارية لم يزد حتى عهد السلطان سليمان القانوني عن اثني عشر ألف جندي في حين ارتفع عدد الانكشارية في بداية القرن الثامن عشر حتى وصل إلى سبعة وتسعين ألف جندي تقريبًا يحصلون على رواتب سنوية وشهرية تزيد عن عشرة آلاف كيس[103].

وهذا يوضح أن وجود الانكشارية كجماعة وظيفية كان يتناسب تناسبًا عكسيًّا مع قوة الدولة، فحينما كانت الدولة قوية كان عدد الانكشارية يقل، وعندما بدأت الدولة في الضعف زاد عددهم حتى أصبحت الدولة العثمانية بين أمرين: إما الإبقاء على تلك الجماعة التي فقدت وظيفتها بما تشكله من خطر وجودي على الدولة

نفسها، أو القضاء عليها والتخلص من ذلك الخطر الذي أصبحت تمثله فاختارت الحل الثاني.

وقد تنبه لطفي باشا(ت 1563م) مبكرًا لهذا الأمر وأشار إليه في رسالته آصف نامه مؤكدًا على ضرورة المحافظة على قلة أعداد الانكشارية لأن هذا يضمن مزيدًا من السيطرة وحسن الأداء فقال: "ويتعين الحذر من زيادة أعداد طائفة العبيد [الانكشارية] فيجب أن يكونوا قلة وصفوة ويكون عدد أصحاب العلوفة[104] منهم خمسة عشر ألف جندي ولا يقل عددهم عن هذا"[105].

وقد أدت زيادة أعداد الانكشارية عن الحد المطلوب إلى إرهاق الدولة ماديًّا خاصة أن توقف مرحلة الفتوحات العثمانية الكبيرة[106]. وما سببه ذلك من نقص في الغنائم الحربية قد أرهق ميزانية الدولة بشكل كبير. وسببت عملية إعاشة الانكشارية ومأكلهم ومشربهم أزمة مضافة فاقمت من أزمة الدولة المادية، وأصبح لزامًا على الدولة أن تبحث عن مصادر لدفع رواتب هؤلاء الجنود مما دفعها إلى اتباع سياسات من قبيل التقشف، واستبدال العملات الذهبية والفضية بعملات أقل قيمة لاستفادة من فروق السعر، وانتهى الأمر بالاقتراض من الداخل والخارج للوفاء بمتطلبات هؤلاء الانكشارية ورواتبهم[107].

كما أن الدولة أضطرت أيضًا لكي تدفع رواتب هؤلاء الجنود لوضع بعض أراضي التيمار تحت الإدارة المركزية للدولة، والتي عمدت بدورها إلى تأجيرها لكي تستفيد مما تدره عليها. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت بعض آراضي التيمار تنتقل بشكل غير شرعي إلى أيدي موظفي البلاط والحكومة، بينما كان الباقي يتحول إلى أوقاف. وبهذا الشكل خسرت الحكومة العثمانية ما كانت يردها من هذه الأراضي، ولما كانت الضرائب غير كافية فقد أصبحت الخزينة المركزية في عجز دائم[108].

أما ثاني الأسباب التي أدت لفساد فرقة الانكشارية كجماعة وظيفية فقد تمثل في السماح لأفرادها بالزواج بداية من النصف الثاني للقرن السادس عشر عندما سمح السلطان القانوني للانكشارية بالتزوج والإقامة خارج ثكناتهم مع إعطائهم بعض الامتيازات وقبول الأخلاط ضمن زمرتهم[109]. وترتب على هذه الامتيازات السماح للجنود الانكشارية بإدخال أبنائهم إلى أوجاق الانكشارية دون النظر لأهلية هؤلاء الأبناء من عدمه، وأصبح يحق لهؤلاء الأولاد الذين كان يطلق عليهم "قول اوغللر" الالتحاق مباشرة بأوجاق العجمية وتخصص لهم العلوفات[110].

وليست القضية -كما نعتقد- في الزواج فالجنود في كل الجيوش كانوا يتزوجون عبر مئات السنين دون أن يؤدي ذلك إلى ضياع التزام الجندي وفساد انضباطه. وحتى في الدولة العثمانية كان الزواج مسموحًا به لكل فرق الجيش فيما عدا فرقة الانكشارية مما يعد دليلاً على أن المشكلة كانت بالأساس في تكوين الانكشارية كجماعة وظيفية وليست في الزواج كعلاقة اجتماعية.

وذلك أن تكوين علاقات طبيعية من قبيل الزواج والمصاهرة سوف يؤدي بالضرورة إلى تكوين شبكة علاقات اجتماعية تجعل من جندي الانكشارية الغريب عن ذلك المجتمع بحكم التنشئة والوظيفة، يمارس حياته بشكل طبيعي وسط جو من العلاقات التراحمية التي توفرها أواصر من قبيل الزواج والأبوة. وحينما تنشأ مثل تلك العلاقات يعجز الجندي الانكشاري عن القيام بوظيفته داخل الجماعة الوظيفية، تلك الوظيفة التي تتطلب قدرًا كبيرًا من الحيادية تجاه المجتمع الذي يمثل بالنسبة له الآخر المطلوب مواجهته عند حدوث أي تمرد أو عصيان ضد السلطة الحاكمة التي يناط بهؤلاء الجنود حمايتها والمحافظة عليها. كما أن السماح للانكشارية بالزواج قد عمق من ارتباط هذه الفرقة بالمجتمع العثماني بشكل عضوي، وهذا وفر للانكشارية مزيدًا من القدرة والمنعة التي مكنته بعد ذلك من مقاومة سياسات السلطة المركزية.

وقد استتبع الإذن لجنود الانكشارية بالزواج أن سُمح لهم منذ عهد السلطان مراد الثالث بالمبيت في منازلهم خارج الثكنات، ولم يكن يُسمح لهم بمقتضى قانون الانكشارية بالمبيت خارج ثكناتهم مطلقًا[111]. وصار أكثر الانكشارية يمضون أوقاتهم في ثكناتهم تلك دون تدريب أو تعليم، بل يشتغلون بالتجارة كأصحاب أولاد وعيال، وإذا صدر لهم أمر لا يناسب منافعهم أو يقلل من راحتهم كانوا على الفور يتجمعون ويقلبون قدورهم علامة على رفضهم. ومع الوقت تعود الانكشارية على عدم تنفيذ ما يطلب إليهم من أعمال. وكانت الدولة تخشى من معاقبتهم خشية إظهار الفتنة فتحول هؤلاء الإنكشارية إلى مجموعة متمردة وغير منضبطة من الجنود[112].

لذا نجد أن لوائح الإصلاح التي تقدم بها رجال الدولة العثمانية بداية من القرن السادس عشر قد أجمعت على أن دخول الأجانب إلى أوجاق الانكشارية كان السبب الرئيس في فسادها[113]. وأكدت آراء إصلاحية على أن إصلاح أوجاق الانكشارية وانتشاله مما ألم به من فساد وتدهور لن يتم إلا إذا تولى أموره من نشأ فيه وتربى

على أصوله. والطريق إلى ذلك يتمثل في أن يتولى منصب أغا الإنكشارية رجل مشهود له بالأمانة، وحسن التدبير، والتدين، والخبرة، والاقتدار، وحب الخير، والدراية بأمور الإدارة والحربن والهمة، والخشية من الله تعالى وعذابه يوم القيامة[114].

والواقع أن من طرح تلك الآراء لم يتنبه إلى أن مكمن الفساد لم يكن في تولية شئون الانكشارية رؤساء غير مؤهلين، وأن الحل يتحقق بتولية أشخاص من ذوي الكفاءة أمور الانكشارية؛ بل إن فساد الانكشارية مرجعه -في رأينا- إلى أن الانكشارية كجماعة وظيفية قد أصاب الخلل أسس تكوينها بدخول الأجانب إليها، والسماح لأفرادها بالزواج بحيث فقدت هويتها كجماعة وظيفية، ولم تعد تؤدي الدور المنوط بها في المجتمع. وتحولت الانكشارية من جماعة متماسكة تتميز بعدد من الصفات والمحددات إلى تشكيلات من الأفراد لكل منها أحلامه وتطلعاته المختلفة، والمعارضة في أحيان كثيرة لرؤى وتطلعات النخبة الحاكمة وجموع الشعب.

ولعل هذا ما دفع أحد المصلحين الكبار وهو قوچى بك للمطالبة بشكل واضح بإلغاء فرقة الانشكارية متسائلا في نهاية الفصل الذي عنونه بـ(في بيان أسباب بداية تغير فرقة الانكشارية) بقوله: "فهل عساكر الإسلام هكذا؟ وهل التقيد بهؤلاء في زماننا فرض عين؟". وفي الوقت نفسه محذرًا من أن بقاء الانكشارية على حالها هذا من الفساد والانحلال سيلحق بالدولة العثمانية أشد الضرر فقال:" إنه إذا لم يتم تصحيح تلك الأحوال، وإذا لم تتم إعادة تنظيم ذلك المُلك سيهلك رعايا تلك الأمة. وذلك أن فرقة العسكر السلطاني(الانكشارية) قد شقت عصا الطاعة، وانفك الضباط من الانضباط، وتلك الفرقة لاتستجيب للنصيحة ولا يجدي معها الإنعام عليها". مؤكدًا في ذات الوقت على أن:"الاهتمام بضبط الزعامت والتيمار كفيل بأن تنشأ صفوة ممتازة من الزعماء وأرباب التيمار تتولى حماية الدولة وتحمل معها أعلام النصر فتنتعش أحوال الرعايا، ولا يجرؤ أحد على اقتراف مثقال ذرة من الظلم ولا يستطيع أفراد القبوقولية التعدي على أحد"[115].

وهكذا يمكن القول أن السماح للانكشارية بالزواج وتسجيل أبنائهم في أوجاق الانكشارية قد أدى إلى توسع هائل للعلاقات الاجتماعية بين الانكشارية ومختلف طبقات المجتمع، وقد مهد هذا لدخول عناصر من غير المجندين بطريقة الدوشيرمة مما أحدث تغيرًا في البنية العرقية لتلك الفرقة التي بدأت تتترك أكثر فأكثر[116].إذ

إن السكان الأتراك سعوا أكثر من غيرهم للالتحاق بفرقة الانكشارية للاستفادة من الامتيازات التي كان يحصل عليها هؤلاء الجنود، وقد نتج عن ذلك تغير في البيئة النفسية لتلك الفرقة التي كانت تتشكل من أشخاص معتنقين الإسلام، فاقدين لأصولهم الجنسية والدينية والثقافية، وهذا ما كان يساعد الانكشارية على القيام بدورها كقوة خاصة[117].

وكان لهذا الخلل الذي أصاب البنية الايدلوجية والمادية لفرقة الانكشارية أثر بالغ في تحول ذلك الفصيل المقاتل المسلح إلى واحد من أكثر عناصر الدولة اضطرابًا وخطرًا، إذ تحولت تلك فرقة من جماعة وظيفية على هامش التركيبة الاجتماعية العثمانية تؤدي دورها المرسوم لها من قِبَل السلطة الحاكمة إلى واحدة من أهم المساهمين في رسم ملامح تلك السلطة وتوجهاتها، بل ومعارضتها والتمرد عليها.

ثانيا:المظاهر

لم تكد فرقة الانكشارية تنتهي من عملية التحول الذي شهدته بنيتها الأيديولوجية والهيكلية، حتى تحول أفرادها من بنية حربية تنظيمية واقعة تحت مراقبة جادة من السلطة العليا إلى مجموعة من الجنود معنيين فقط برفع أجورهم ودخولهم، ومستعدين في الوقت نفسه للكفاح بقوة باستخدام السلاح في سبيل تحقيق مصالحهم المادية [118].

يؤكد على ذلك ما ذكره حسن الكافي الآقحصارى في رسالته التي ألفها عام 1595م عندما قال: "وقد بدأ البغي في ديار الروم بين عساكر المسلمين منذ ثلاث سنين عندما طغى كثير منهم في البلاد وأكثروا فيها الفساد بهتك أعراض المسلمين، ونهب أموالهم، والتعرض لنسوانهم وأولادهم، والغارة على أرزاق الرعايا، وإيذاء الفقراء والضعفاء، وخصوصًا الطائفة الخاصة[يقصد الانكشارية]. ولعمري أن أكثر ما وقع من الإخلال ما وقع إلا بسبب الطمع في المال من غير تمييز الحلال والحرام"[119].

والآقحصارى هنا يصف حال الانكشارية في سعيها في الحصول على المال دون مراعاة لحرمة، وهذا ما تمتاز به الجماعة الوظيفية من ازدواجية المعايير والنسبية الأخلاقية، حيث يتعامل أعضاء الجماعة الوظيفية مع أعضاء المجتمع المضيف بشكل موضوعي محايد لا يتسم بأي التزام أخلاقي، لذا يصير هذا المجتمع شيء مباح لا يتمتع بأية قداسة ولا حرمة، ولا أهمية له إلا بقدر ما يحقق له من

منافع[120].

وكان لضعف جيش سباهية التيمار الذي كان يعتبر عنصر توازن مهم أمام فرقة الانكشارية أثرًا قويًا في زيادة نفوذ جند القابوقولي عمومًا سواء في مركز الدولة أو في مختلف ولاياتها، حيث بدأت هذه الفرقة توجه الأحداث في أنحاء الدولة[121]. مثال ذلك ما حدث في عهد السلطان مراد الثالث عندما عقد الصلح مع العجم وانقطعت الحروب على سائر حدود الدولة تقريبا. ولكن هذه السكينة لم تكن لترضي الانكشارية الذين كانوا يفضلون استمرار الحروب للنهب والسلب وارتكاب ما لا خير فيه، فلما بلغهم أن المخابرات سائرة للوصول إلى الصلح ثاروا باستانبول وطلبوا تسليم الدفتردار لقتله بدعوى أنه أراد أن يصرف لهم نقودًا ناقصة العيار ولم يقو السلطان على منعهم[122].

وقد أصبح تدخل فرقة الانكشارية في السياسة أحد مظاهر فسادها وانحلالها، ذلك أن الانكشارية بعد أن كانت تؤدي وظيفتها كجماعة وظيفية ضمن أدوار أخرى لقوى متعددة صارت مع بداية القرن السابع عشر أداة في النزاع على السلطة بين النخبة في البلاط[123]. وقد أخذ شيخ الإسلام والعلماء منذ ذلك التاريخ في الاتفاق مع الانكشارية مما زاد من ضغط هذه القوة للتخلص من السلاطين والوزراء، فقد كان الانكشارية يحتاجون حين يتمردون إلى فتوى من شيخ الإسلام لكي يبدو ما يقومون به شرعيًّا[124].

وإذا كانت آلية انفصال السلطة عن المجتمع تشكل الأسباب العميقة لنشأة مؤسسة الانكشارية، فإن تآكل وضمور مركز السلطان قد وفر الأسباب المباشرة التي أتاحت لهذه المؤسسة التحول من جهاز تابع للسلطة إلى قوة مركزية متحكمة - إلى حدود بعيدة- بمباني السلطة المختلفة. وهذا ما نجد ترجمته منذ القرن السادس عشر حيث بدأت مؤسسة الانكشارية تتصدى للقيام بعمليات عزل وتصفية وتعيين السلاطين والصدور العظام والولاة، أو المساهمة في صياغة السياسات المتعلقة بالسلم والحرب وشتى سياسات الدولة الداخلية[125]

والواقع أن تدخل الانكشارية كجماعة وظيفية في السياسة منذ القرن السابع عشر وما تلاه من قرون كان يختلف بشكل جذري عن تدخلها في السياسة في فترات سابقة. ذلك أن تدخل الانكشارية في عهود سابقة كان من قبيل التَّدخل للحفاظ على السلطة الشرعية التي تمثّل شريان الحياة لهذه الفرقة. لأن سقوط تلك السلطة كان

يعني بالضرورة إلغاء الدور الذي تقوم به كجماعة وظيفية، لذا نجدهم يتدخلون في السياسة لصالح القوى الشرعية الممثلة في السلطان. أما مع ضعف الدولة بداية من القرن السابع عشر فقد أصبح التدخل في السياسة ليس لحماية المصالح العليا للدولة الممثلة في حماية السلطة الشرعية والحفاظ عليها، بل أصبح لحماية المصالح الذاتية لأوجاق الانكشارية بعد أن توحد به الجنود وصار الدفاع عنه يسبق الدفاع عن مصالح الدولة.

فالانكشارية كجماعة وظيفية لعبت دورًا حاسمًا لصالح السلطان مراد الثاني في مواجهة عمه الأمير مصطفى وكان التدخل لحماية الدولة من خطر الانقسام والحفاظ على السلطة الشرعية. وعندما توفي السلطان محمد الفاتح لعبت الانكشارية الدور نفسه في تولية السلطان بايزيد الثاني كوريث لعرش السلطان الراحل. وذات الدور لعبته الانكشارية في إجبار السلطان بايزيد الثاني على التنازل عن العرش لابنه السلطان سليم الأول عندما استشعرت الخطر المحدق بالدولة والمتمثل بالدولة الصفوية. وظهرت الانكشارية في تلك الأحداث كمدافع عن المصالح السياسية للأسرة الحاكمة في إطار مهمتها كجماعة وظيفية تشكل جزءًا محايدًا عن المجتمع، تعرف حدود أدوارها، ولا تطمح للمشاركة في السلطة على نحو يقلل من شأن تلك السلطة أي يلغي وجودها بالأساس(126).

والواقع أن مثل تلك التدخلات ستختلف بشكل جوهري عن تلك التي حدثت بداية من القرن السابع عشر إذ إن الأولى قد تمت في إطار من تبادل المصالح المشتركة بين السلطة الحاكمة وبين الانكشارية كجماعة وظيفية تحمي هذه السلطة. أما الثانية فقد حدثت في إطار تمدد القوى واختزال أحدهما على حساب الأخرى. ذلك أنه منذ ذلك التاريخ بدأت الدولة العثمانية تدرك أنها بانفصالها عن القوى المجتمعية والضعف الذي أصابها قد أضحت وحيدة في مواجهة تضخم قوة الانكشارية، لذا أخذت تحاول التقليل من قوتها المتنامية والسيطرة عليها عن طريق طرح مشروعات لإصلاحها، وفي المقابل بدأت الانكشارية تعارض أي إصلاح يلامس ركائزها الإيديولوجية والبنيوية التي قامت عليها.

وقد أدت تلك المواجهة إلى ظهور المظهر الثاني لفساد الانكشارية والمتمثل في عدد من محاولات التمرد والعصيان الذي قامت بها فرقة الانكشارية. وهذا يعني أن القضية- في رأينا- لا تكمن عند دراسة تمردات الانكشارية في البحث عن تفصيلات

وأسباب من قبيل عدم الحصول على الرواتب أو الحرمان من المكافآت ومنح الجلوس[127]. لأن كل هذه الأسباب على أهميتها لا تستطيع أن تفسر بشكل كامل هذه التمردات إلا إذا نظرنا إليها في إطارها الكلي داخل مفهوم الجماعة الوظيفية، إذ إن مثل هذه التمردات كانت تجليات لأسباب أخرى تمثلت في فقدان الانكشارية لخصائصها كجماعة وظيفية مما نتج عنها اختلاف في أدائها داخل الدولة تبعه تمرد وعصيان على السلطة التي تحكمها.

وفي هذا الإطار يمكن أن نفسر أسباب التمرد على السلطان عثمان الثاني (1618م – 1622م) وقتله بهذا الشكل الدموي المفجع لأول مرة في تاريخ العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية وبين الانكشارية كجماعة وظيفية. ذلك أن السلطان عثمان الثاني سعى إلى فرض نفوذه وإعادة الهيبة المفقودة للسلاطين العثمانيين، والحد من نفوذ جنود الانكشارية الذين تزايدت أعدادهم وأخذوا يهددون السلطة. لذا فقد شرع هذا السلطان لفرض النظام والانضباط على جموع الانكشارية، وعزم على تشكيل جيش جديد قوامه عساكر مصر وعساكر السكبانية الخصوم الألداء لعسكر الانكشارية[128]. غير أن هذا التطور أسفر عن عصيان دام استهدف الحاكم نفسه لأول مرة في التاريخ العثماني وانتهى بقتل السلطان عثمان الثاني خنقًا في عام 1622م [129]، وقد عرفت تلك الحادثة في التاريخ العثماني بـ" هائلة عثمانية"[130].

وكان خلع السلطان عثمان الثاني وقتله بهذه الطريقة شهادة على بدء مرحلة جديدة من العلاقة بين السلطة الحاكمة وبين الانكشارية كجماعة وظيفية؛ إذ تحولت تلك العلاقة إلى صراع وجودي طويل الأمد تحولت فيه الانكشارية من السند الأول للسلطة العليا إلى قوة اجتماعية مستقلة مواجهة لها. وحدث للمرة الأولى أن تجرأت فرقة الانكشارية على خلع السلطان الحاكم. ولم يحدث هذا بسبب التدخل في قضايا النزاع بين أفراد الأسرة الحاكمة، بل حدث لأن السلطان قد أدرك مدى انحلال جيش الانكشارية وسعى إلى إعادة الانضباط إليه، والحد من نفوذه، وحاول تشكيل جيش جديد[131].

وبعد خلع السلطان عثمان الثاني وقتله بهذه الطريقة أصبحت اليد الطولى في هذا الصراع بين القوتين للانكشارية مما عطل جهود التحديث إلى القرن التاسع عشر. ذلك أن الانكشارية أصبح بمقدورها عزل السلاطين والصدور العظام بل وقتلهم إذا لزم الأمر. وأصبحت السلطة المركزية الممثلة في السلطان العثماني تجيب

طلباتهم اسكاتًا لهم، وخوفًا أن يصل إليه آذاهم. واتخذ الصراع شكلا أكثر دموية لامجال فيه للتوافق، وتحول إلى صراع وجودي كان لابد أن ينتهى بانتصار أحد الطرفين على الآخر[132].

وقد أحدثت محاولات التجديد التي تمت في القرن الثامن عشر تمردات دموية مما جعل محاولات الإصلاح تلك تبدو وحيدة أمام معارضة كل من العلماء وطبقة الانكشارية والشعب. وبلا جدال كانت الغلبة لصالح الطرف الثاني المتمثل في العلماء والانكشارية والمعارضة الشعبية. وكان ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى عزل السلطان من عرشه أو قتله في بعض الأحيان، أما مؤيدو الإصلاح من الوزراء فكان مصيرهم دائمًا القتل بوحشية[133].

ومن اللافت للنظر أن تمردات الانكشارية اعتبارًا من هذا القرن الثامن عشر قد تحولت إلى نوع من التمردات الشعبية بسبب تشكيل الانكشارية لما يشبه الطبقة الوسطى في المجتمع، وسعي جموع الشعب إلى تأسيس روابط اقتصادية مع هذه الطبقة إلى جانب الروابط العائلية[134].

وقد دفعت تلك الحال السلاطين إلى عدم إثارة الانكشارية أو الاقتراب منها بأي نوع من التحديث لذا نجد عمليات التحديث التي جرت في عهد السلطان مصطفى الثالث (1757م – 1774م) والسلطان عبد الحميد الأول (1774م – 1789م) لم تسع إلى إحداث تغيير جذري في الجيش بغية إصلاحه، وإنما كان الإصلاح يتم في إطار النظم العسكرية التقليدية للدولة العثمانية[135].

وكان عجز السلاطين عن إصلاح أوجاق الانكشارية بمثابة إشارة لعدم قدرة السلطة الحاكمة على السيطرة عليه، وهذا يعني ضمنًا محاولة القضاء عليه واستئصاله فيما بعد. وهذا ما ظهر جليًّا في تصريح السلطان مصطفى الثالث لابنه السلطان سليم الثالث (1789م – 1807م) الذي مفاده أن جيش الانكشارية قد فسدت تشكيلاته تمامًا ولم يعد قابلاً للإصلاح[136].

ونحن نقصد بالإصلاح هنا ليس تحديث الانكشارية عن طريق تعلم أساليب قتالية جديدة واستخدام أسلحة حديثة داخل فرقة الانكشارية. فالانكشارية لم تكن ترفض هذا الأمر أو تعارضه بل كانت تسعى إليه؛ لأنه يزيد من قوتها وقدرتها على فرض سيطرتها على مقدرات ومفاصل الدولة. بل نقصد به هنا إعادة هيكلة فرقة الانكشارية لتعود من جديد كما كان الحال عند نشأتها لتؤدي دورها كجماعة وظيفية

في الدولة دون تدخل منها في شئون السلطة السياسية أو معارضتها أو التمرد عليها.

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم الإصلاحات التي قام بها السلطان مراد الرابع (1623م – 1640م) كسلطان قوي استطاع أن يجمح جماح الانكشارية كفصيل متمرد، وذلك عن طريق قتل كل من تسول له نفسه القيام بالتمرد والعصيان[137]. ولكنه لم يقم بأية محاولة لإعادة الانكشارية إلى ما كانت عليه كجماعة وظيفية لها صفات ومحددات معينة. ولم يكن القتل وحده يكفي لاستعادة السلطة لزمام المبادرة أمام الانكشارية التي فسدت بشكل كامل، ولم تعد تُجدي معها أية محاولة للإصلاح. لذا ما لبثت الانكشارية أن عادت إلى أسوأ مما كانت عليه عقب وفاة السلطان مراد الرابع. ذلك أن فرقة الانكشارية لم تعد ترى في خدمة السلطان واجبها الوحيد الضروري؛ بل سعت إلى اكتساب مصالحها الاقتصادية والسياسية الذاتية في ظل كونها القوى الاجتماعية الوحيدة والمنظمة والمسلحة على الدوام مما عمَّق أزمة السلطة المركزية وأوصلها إلى درجة العداء معها[138].

ولكن هذا التضخم لدور الانكشارية قد تم في سياق انحلال السلطة في ظل انفصالها عن مجتمعها وضمور وتفكك ديناميتها السابقة مما جعل تلك السلطة عاجزة عن تطوير مبانيها العسكرية والعلمية والتنظيمية مما يتيح لها التصدي لجملة الأدوار السياسية التي انتُزعت منها[139]. ولعل تعرض الدولة العثمانية لعدد من الهزائم الفادحة، وتعرض أراضيها للضياع بشكل كبير وشعورها بأن وجودها نفسه قد أصبح مهددًا أمام الدول الأوروبية قد دفع الدولة دفعًا لاتخاذ أجراء كانت تناور حوله وتؤجله لسنوات طويلة ذلك الإجراء الذي تمثل في إنشاء جيش جديد على أسس وقواعد جديدة تختلف بشكل كُلي عن القواعد والأسس التي قامت عليها فرقة الانكشارية مما يعني في حقيقة الأمر إلغائها والتخلص منها[140].

ثالثًا:النتائـج

شهد عهد السلطان سليم الثالث بداية مرحلة جديدة في علاقة الانكشارية كجماعة وظيفية بالسلطة الحاكمة انتقلت فيه العلاقة بين الطرفين من علاقة تعاقدية إلى علاقة إقصائية، تحاول فيها السلطة الحاكمة ليس إصلاح فرقة الانكشارية التي استعصت على الإصلاح، ولكن استبدالها والقضاء عليها وإيجاد البديل لها.

فقد ظلت فرقة الانكشارية عبر تاريخها تعارض أي محاولة للإصلاح تلامس الأسس التي قامت عليها، واستطاعت في ذات الوقت أن تقيم عددًا من التحالفات

العضوية المتواطئة معها مكنت لها من مقاومة أية محاولة للإصلاح والتمرد عليها. لذا عندما قامت حركة الإصلاح في زمن السلطان سليم الثالث ثارت جماعات المصالح تلك الممثلة في العلماء والجماعات الوظيفية الأخرى كاليهود[141]. والفئات الاستغلالية الأخرى المناهضة لكافة حركات التجديد، واعترضت بشدة على أي إصلاح يطال فرقة الانكشارية لتأكدها من أن هذا يؤدي بطبائع الأشياء إلى القضاء على مراكز النفوذ تلك لصالح مركز واحد ووحيد هو مركز السلطان.

ولهذا السبب فقد تيقن السلطان سليم الثالث -عملاً بنصيحة والده- من أن أية محاولة لإصلاح فرقة الانكشارية ستبوء بالفشل، لذا فكر في إنشاء نظام جديد للجند[142]. ولكن هذا الأمر كان من الصعوبة بمكان لأن الانكشارية كانت تدرك أن إنشاء جيش جديد سيعني بالضرورة القضاء عليها. إذ إن انخراط أفرادها داخل منظومة عسكرية متكاملة سيؤدي حتمًا إلى ذوبان تماسكها كجماعة وظيفية، وسوف يضعف من ميزتها كجماعة شديد القرب من السلطة الحاكمة تحصل بحكم الضرورة على منافع وامتيازات نتيجة لقيامها لحماية تلك السلطة.

وقد كان على السلطة المركزية ممثلة في السلطان سليم الثالث أن تنتظر مفاعيل هزائم الدولة العسكرية والدبلوماسية التي تراكمت طوال القرن الثامن عشر -والتي أصابت فرقة الانكشارية في الصميم- لتوفر لها إحدى الشروط الأساسية التي مكنتها من خوض معركتها الفاصلة مع هذه الفرقة في الربع الأول من القرن التاسع عشر واستبدالها بذراع عسكرية جديدة[143]. وهذا ما حققته هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا والتي أظهرت الدولة بمظهر الدولة العاجزة عن حماية وجودها في مواجهة الدول الأوروبية التي تمكنت من تطوير جيوشها وأساليبها العسكرية ونظمها السياسية والاقتصادية بما يناسب احتياجاتها[144]. وعقب تلك الهزائم فكر السلطان سليم الثالث في إنشاء جيش جديد إلى جانب جيش الانكشارية الذي تحول إلى تجمع بشري يفتقر إلى التعليم والتربية ضمن إطار شامل للإصلاح[145].

أي أن السلطان سليم الثالث كان واعيًا لخطورة القضاء على الانكشارية كجماعة وظيفية دفعة واحدة. لذا فقد فكر في عمل جيش جديد يسير بالتوازي مع فرقة الانكشارية حتى إذا ضمن للدولة سندًا من قوة مسلحة جديدة تحميها وتحميه أقدم على اتخاذ الخطوة النهائية المتمثلة في القضاء على ذلك الفصيل المقاتل المتمثل في الانكشارية. ولهذا السبب رأى السلطان سليم الثالث أنه سيكون من المفيد إعادة

تنظيم فرقة الانكشارية الموجودة بينما يجري العمل لتجهيز جيش جديد على النمط الأوروبي. لذا وُضعت لفرقة الانكشارية أيام محددة للتدريب الإجباري في الأسبوع وسنَّت قوانين جديدة لأوجاقات المدفعية والخمبرجية[146] واللغمجية[147] تشترط ألا يتم قبول أي جندي في تلك الأوجاقات عن طريق الوساطة والشفعة، وعدم السماح للجنود بالزواج، وأن الكفاءة والاستعداد والمعرفة التي يظهرها الجنود والضباط في فنون القتال هي المعيار الوحيد للترقية[148].

وهذا يُعد دليلاً على أن السلطان سليم الثالث كان يهدف من خلال تلك الإجراءات إلى إعادة خلق جماعة وظيفية جديدة أحدث عهد بانضباط، تتحقق فيها شروط الجماعة الوظيفية التي كانت ممثلة في الانكشارية عند نشأتها، والتي فسدت بسبب تغلغل أفرادها داخل المجتمع العثماني وتكوينهم لامتدادات داخل ذلك المجتمع عن طريق الزواج والاشتغال بالحرف المختلفة.

وكان السلطان بهذه الخطوة يحاول استعادة مركز السلطان لدوره في توازنات القوى السياسية في الدولة العثمانية. ذلك أن مركز السلطان بسبب تفكك وسيولة الحالة السياسية في الدولة العثمانية قد غدا مجرد منبر ينطق بأحكام، ويمارس سياسات، ويتخذ مواقف قد تمت صياغتها على يد مراكز القوى المختلفة مثل فرقة الانكشارية، ومؤسسة شيخ الإسلام التي كانت مصالحها تتقاطع في كثير من الأحيان لخلع سلطان أو المجيئ بآخر[149]. ولعل السلطان سليم الثالث كان يهدف بهذا إلى استكمال المشروع الذي بدأه سلفه السلطان عثمان الثاني الذي حاول إنشاء جيش جديد قوامه عساكر مصر (الجندية)، وعساكر السكبانية الخصوم الألداء لعساكر الانكشارية ليكون بديلاً عن فرقة الانكشارية معتقدًا أن الظروف التي عاندت السلطان عثمان الثاني ومنعته من تحقيق مشروعه الإصلاحي وانتهت بقتله على يد الانكشارية ستكون مواتية هذه المرة وتمكنه من تحقيق ما فشل فيه الآخرون.

ولكن السلطان سليم الثالث الذي استوعبته بالكامل مشكلات الدفاع عن الدولة متصديًا لأكثرها إلحاحًا، لم يتسن له توظيف العناصر الضرورية لسياسته الإصلاحيه المتمثلة في الرجال المتحمسين ذوي التأهيل الجيد والعدد الكافي إلى جانب دعم مالي راسخ، فاضطر إلى القيام بإجراءات استثنائية أدت إلى ارتفاع الأسعار، وأثارت سخط عدد كبير من السكان[150]. ولذا وجد السلطان نفسه وحيدًا في مهمته لإصلاح حال الدولة، وتحديث الجيش العثماني، وظهرت أمامه قوى

المعارضة التقليدية الممثلة في العلماء والانكشارية. وقد ناصبت هذه القوى السلطان العداء مما أدى في نهاية الأمر إلى خلعه من العرش وإلغاء النظام الجديد[151].

وكما كان الحال مع كل جهود الإصلاح في القرن السابع عشر التي كانت تنجح بمقدار القوة والشدة التي يظهرها الساعون إليه وتبقى رهنًا بوجوده، ولكن عقب وفاتهم سرعان ما تعود الدولة مرة أخرى إلى التخلف وتصير إلى وضع يحتاج إلى الإصلاح من جديد[152]. فقد قام السلطان مصطفى الرابع(1807-1808م) بإلغاء كافة الإصلاحات التي قام بها السلطان السلطان سليم الثالث نزولاً على رغبة الانكشارية، بل قام بعد ذلك بقتل السلطان نفسه في محاولة منه للقضاء على تمرد الانكشارية عليه، إلا أن الغلبة كانت هذه المرة أيضًا للانكشارية التي نجحت في عزله وتولية السلطان محمود الثاني مكانه[153].

وقد أدى عزل السلطان سليم الثالث ومن بعده السلطان مصطفى الرابع بهذه الطريقة إلى تأكد السلطان محمود الثاني من أن أية محاولة للإصلاح في ظل وجود فرقة الانكشارية لن يُكتب لها النجاح، ولن تجدي نفعًا طالما بقيت تلك الفرقة. لذا قرَّ في عقيدته أن يُقدم على الخطوة التي لم يستطع أحد من أسلافه القيام بها مدركًا أن هذا الخيار رغم صعوبته هو الخيار الوحيد أمامه لتحقيق أهدافه الإصلاحيه.

وقبل أن يصل السلطان محمود الثاني إلى هذه النقطة، ويُقدم على هذا الحل سعى لبذل آخر محاولة لإصلاح فرقة الانكشارية، وذلك بأن قلَّد مصطفى باشا البيرقدار منصب الصدارة، ووكَّل إليه أمر تنظيم الانكشارية. وقد نجح الصدر الأعظم في القيام ببعض الإصلاحات لإعادة النظام والانضباط إلى فرقة الانكشارية، واستحصل على فتوى بضرورة تنفيذ نظامات الانكشارية بكل صرامة وأصدر أوامره بذلك[154]. ولكن الانكشارية لم ترض عن تلك الإصلاحات، ولا عن أوجاق "سكبان جديد" الذي استحدثه مصطفى باشا فثار جند الانكشارية محاولين إعادة السلطان مصطفى الرابع إلى العرش من جديد، إلا أن مصطفى باشا قاومهم وانتهى الأمر بقتله عام 1808م. وبعد قتل بيرقدار مصطفى باشا زاد بغي الانكشارية وتعرض الرعايا العثمانيين لشتى أنواع الظلم من قِبَل الانكشارية من سرقة، ونهب، وقتل، وحرق لم ترع فيها فرقة الانكشارية حرمة ولا ذمة للدولة والمجتمع[155].وأمام تلك الحال أضطر السلطان محمود الثاني للنزول على مطالبهم وقام بإلغاء عساكر سكبان جديد بعد أن تم إحراق الثكنات التي كانت تأوي جنود هذه

التشكيلات الجديدة[156].

وقد زادت تلك الأحداث التي وقعت في العام الأول لتولي السلطان محمود الثاني الحكم من يقينه وعزمه على التخلص من فرقة الانكشارية التي فقدت هويتها كجماعة وظيفية بشكل كامل، وأخذت تنهش في جسد الدولة العثمانية المنهك أصلاً، لذا أخذ السلطان يتحين الفرصة ويفكر في الطريق الأمثل للقضاء عليها. ولم تكد تمر عدة سنوات على ذلك التمرد الذي حدث في بداية حكمه إلا وقدَّم محمد علي باشا والي السلطان على مصر النموذج الأمثل للقضاء على الانكشارية كجماعة وظيفية، وذلك عندما قام بالتخلص في عام 1811م من جماعته الوظيفية في مصر والمتمثلة في المماليك عن طريق قتلهم وإبادتهم فيما سُمي بواقعة القلعة[157].

وقد مثل ذلك الاستئصال والإبادة الحل الأمثل بالنسبة للسلطان محمود الثاني للقضاء على تلك العقبة الممثلة في الانكشارية وتحقيق مشروعه الاصلاحي، خاصة وأن الدولة المصرية بعد هذه الواقعة قد سارت في طريق الإصلاح والتقدم، وحققت نجاحات باهرة عن طريق جيشها الجديد في كل معاركها الحربية والتي كشفت للعيان حالة الضعف والفساد التي كانت عليها قوات الانكشارية، وتركت انطباعًا طيبًا لدى الرأي العام القائل بضرورة وجود جيش مدرب[158]. وهذا ما كان يصبو إليه السلطان محمود الثاني ويتمناه، لذا قرر الإقدام على الخطوة الأخيرة في علاقته الملتبسة مع فرقة الانكشارية، تلك الخطوة التي تمثلت في وضع فرقة الانكشارية أمام خيارين: إما أن تقبل الإصلاح بشكل كامل بمعنى الإدماج والتعديل والتحديث. أو ترفض الإصلاح بهذا المفهوم وعندها سيكون القضاء عليها هو الحل الأمثل الذي سبقه إليه واليه على مصر محمد علي باشا.

وعلى ذلك دعا السلطان محمود الثاني في أوائل عام 1826م إلى الاجتماع بأركان الدولة، وكبار ضباط الانكشارية، وعلماء الأمة في منزل شيخ الإسلام في حضور الصدر الأعظم محمد سليم باشا الذي خطب في هذا الجمع، موضحاً أن ما تعرضت له الدولة من هزائم أمام الأعداء يعود سببه إلى الخلل الذي أصاب الانكشارية. وأوضح أنه يجب تنظيم الانكشارية من جديد، فوافقه الحاضرون على ذلك مؤكدين على أن تعلم الفنون الحربية هو أمر واجب ويدخل في باب طاعة أمير المؤمنين، كما أن الإسراع بإصلاح الجند فيه الخير والبركة للدولة وللأمة[159].

وعقب تلك الموافقة أسرع الصدر الأعظم بإبراز اللائحة الخاصة بتنظيم

أوجاق الانكشارية وتعليمهم، ثم قرأ رئيس الكتاب الخط الهمايوني في حضور هذا الجمع من أعيان الدولة ورجالها. ثم توجه الصدر الأعظم بالخطاب إلى شيخ الإسلام فسأله:" أليس من الواجب تعلم وتعليم فن الحرب؟ فكان الجواب: أنه أمر واجب". وكانت هذه فتوى شرعية بوجوب إصلاح فرقة الانكشارية وتنظيمها[160].

ولكن القائمين على أمر الدولة في ذلك الوقت لم يلتفتوا إلى أن الانكشارية ليست جماعة من المجاهدين يسهل دفعهم إلى الإصلاح عن طريق تذكيرهم بطاعة الله تعالى، وطاعة ولاة الأمر، والانقياد للشرع؛ بل هم جماعة وظيفية لها منظومة قيَمية تمتاز بازواجية المعايير، والنسبية الأخلاقية، والحركية المادية الخارجة عن إطار الحلال والحرام، ولها أهداف تسعى لتحقيقها في إطار من المنفعة الذاتية بعيدًا عن أهداف سامية من قبيل طاعة ولاة الأمر، والحفاظ على الدولة، ونشر الدين حتى وإن بدت فرقة الانكشارية في بعض الأوقات أنها تعمل لها ومن أجلها.

لذا فقد سارعت الانكشارية في شهر يونيو من نفس العام 1826م بالتمرد والعصيان من جديد -كعادتهم دائمًا في مواجهة أية محاولة للإصلاح تستهدف فرقتهم- مدركين أن هذه الإصلاحات لو كُتب لها النجاح ستنتهي بالقضاء على فرقتهم وانصهارهم التام في بوتقة تلك القوات الجديدة. ولكن السلطان محمود الثاني استشعر هو الآخر أن هذا صراع وجودي إما ينتهي بانتصاره وتحقيق حلمه في القضاء على فرقة الانكشارية والبدء في مشروعه الإصلاحي، أو ينتهي بخلعه من العرش أو حتى قتله. وعلى ذلك فقد أظهر السلطان محمود الثاني قوة وإصرارًا تجاه تمرد الانكشارية، واستطاع عن طريق دعم رجال المدفعية الضباط المؤيدين للإصلاحات، ودعم العلماء الذين تنصلوا من الانكشارية[161] أن يقضي على تمردهم حيث قصف الثكنات التي تجمع فيها الانكشارية بالمدافع، ثم قتل غالبيتهم – كما فعل محمد علي من قبل – وفي الأيام التالية تعرض من بقي منهم في العاصمة للمطاردة والاعتقال والإعدام، وقد عُرفت هذه الواقعة في الكتابات التاريخية بالواقعة الخيرية[162].

وكما بدأت الانكشارية بالحصول على الشرعية عن طريق انتسابهم للطريقة البكتاشية، كان لابد عند إلغاء مثل هذه الجماعة الوظيفية من نزع الشرعية عنها بشكل كامل. وهذا ما حدث عندما تم التأكيد في الأمر العالي الذي نُشر عقب الواقعة الخيرية الذي احتوى على مضامين عدة من قبيل أنهم فروا من الجهاد والحرب،

وأنهم تركوا القلاع والممالك تسقط في أيدي الأعداء، وأنهم أصروا على معاداة الدين، والخروج على الحاكم والدولة، وأنهم خرجوا عن إجماع الأمة، وأنهم خالفوا شريعة الله تعالى، لذا استحقوا أن يقام فيهم حكم الله، وأنهم سعوا في الأرض فسادًا، فاستحقوا أن يقتّلوا، وأن يقهروا بسيف القهر والتدمير[163].

وعقب إلغاء أوجاق الانكشارية[164] تم منع الطريقة البكتاشية وتم إعدام عدد كبير من زعمائها في استانبول ونفي البعض الآخر إلى أماكن مختلفة في الأناضول بتهمة اشتراكهم في كافة أنواع التمردات التي قامت بها فرقة الانكشارية[165]. وفي الوقت نفسه سعى القائمون على أمر الدولة حينئذ للتخلص من جماعة وظيفية أخرى كانت تساند فرقة الانكشارية وهم اليهود الذين كانوا يتولون الأمور المالية لأوجاق الانكشارية، لذا نجدهم بعد إلغاء فرقة الانكشارية قاموا بإعدام بعض كبار رجال المال اليهود الذين كانت لهم صلات واضحة مع أوجاق الانكشارية، وكانت التهمة هي تقديم مساعدات مالية إلى الانكشارية[166].

وفي الختام يمكن القول إن إلغاء فرقة الانكشارية لم يكن -كما ذكر أحد المؤرخين العثمانيين- بمثابة توجيه ضربة قوية إلى النظام العام بالدولة العثمانية، حيث أنه مس مؤسسة رئيسية في الدولة هي مؤسسة الجيش، كما أنه أدى إلى انهيار الجهاز الإداري العام للدولة، مما سبب ضررًا شديدًا للدولة على المستويين العسكري والإداري [167]؛ بل إن ذلك الإلغاء كان هو الحل الوحيد والمجرب للتخلص من تغول فرقة الانكشارية وطغيانها كجماعة وظيفية. وذلك بعد أن فقدت الانكشارية كنهها، ولم تعد تؤدي وظيفتها التي من أجلها أُنشئت، وتحولت على حد وصف أحد المؤرخين الأتراك إلى حزب سياسي لا يعترف بقيمة أخرى غير منفعته ومصلحته الذاتية، ولم يعد بينها وبين الانكشارية عند نشأتها قديمًا من صلة سوى الاسم فقط[168].

الخاتمة

عرفت جميع المجتمعات البشرية تقريبًا ظاهرة الجماعات الوظيفية فهي تعبير عن شيء أساسي في النفس البشرية، وإن أخذت شكلاً أكثر حدة في الحضارة الغربية عنها في الحضارة الإسلامية[169].

وقد شهد المجتمع العثماني شأنه في ذلك شأن أي مجتمع إنساني نفس النمط من تلك الجماعات الوظيفية بكل أشكالها القتالية والمالية، وأصبح وجود مثل تلك

الجماعات يؤثر بشكل ملحوظ في مسار الأحداث في تاريخ الدولة العثمانية.

وكانت فرقة الانكشارية -ذلك الفصيل المقاتل- إحدى أهم تلك الجماعات الوظيفية التي لعبت أدوارًا مهمة على الصعيد الداخلي أو الخارجي إن بشكل إيجابي أو سلبي، بداية من الشروع في تشكيلها في عهد السلطان أورخان وحتى إلغائها في عام 1826م في عهد السلطان محمود الثاني.

وقد استدعى ذلك أن نقوم بدراسة تلك الفرقة من خلال مفهوم الجماعة الوظيفية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن الانكشارية كانت جماعة وظيفية ذات طبيعة عسكرية أضيفت عليها شرعية مزيفة عن طريق ربطها بطائفة البكتاشية. وقد استُخدمت تلك الفرقة لتأمين سلطة السلطان العثماني في مواجهة القوى الفاعلة في المجتمع، والوقوف أمام أية حركة عصيان أو تمرد تقوم بها تلك القوى.
- أن الانكشارية بحكم وظيفتها كجماعة وظيفية كان لابد أن تكون غريبة عن المجتمع العثماني من الناحية العرقية والعقائدية. وقد تمثل ذلك في قصر الدخول إلى فرقة الانكشارية على الأفراد من غير الأصول التركية والمسلمة، وأن لا يُسمح لأفراده بالزواج، ولا بدخول الأجانب الغرباء [الأتراك المسلمين] إليه.
- أن العلاقة بين السلطة المركزية الممثلة في السلطان وقوة الفعل الممثلة في الانكشارية كانت علاقة تعاقدية نفعية تخلو من أية مرجعية أخلاقية، وتقوم على إعلاء كل طرف لمصلحته على حساب الطرف الآخر. لذا كانت تلك العلاقة علاقة عكسية، بمعنى أنه كلما زادت قوة السلطة المركزية الممثلة في السلطان تم تحجيم قوة الفعل الممثلة في الانكشارية، وكلما ضعفت قوة السلطة المركزية فإن الانكشارية كقوة فاعلة كانت تجد مجالاً أكبر للحركة والسيطرة.
- أن دخول الأتراك المسلمين لفرقة الانكشارية والسماح لأفرادها بالزواج كان السبب الأساس في فسادها كجماعة وظيفية. ولم يكن ذلك مرجعه إلى أن تلك الأشياء مُفسَّدة في ذاتها، بل مرجعه إلى أن هذا قد أخل بالبناء الأيديولوجي والمادي لتلك الجماعة الوظيفية. لأن دخول المسلمين من أفراد المجتمع العثماني إلى تلك الفرقة، والسماح لأفراده بالزواج، والانتساب إلى ذات المجتمع، قد حوَّل الانكشارية من جهاز تم تكوينه لمواجهة المجتمع إلى قوة فاعلة قادرة لها

قاعدة شعبية تمكنها من المشاركة في صنع القرار السياسي، ومواجهة السلطة الحاكمة والتأثير في سير التطور الاجتماعي في الدولة.

- أن الصراع على مركز الفعل السياسي في الدولة بين السلطة الحاكمة والممثلة في شخص السلطان وفرقة الانكشارية -والذي تجلى على هيئة عصيان وتمرد كانت تمارسه تلك الفرقة- كان يؤدي في بعض الأحيان إلى صدام عنيف وصل إلى حد إزاحة السلطة السياسية الممثلة في شخص السلطان إما بخلعه أو قتله.
- أن تضخم دور الانكشارية وخروجها عن أداء وظيفتها كجماعة وظيفية، ورفضها لأية محاولة للاندماج أو الاستيعاب قد تطلب التخلص منها بالقضاء عليها وبترها. لأن ذلك كان الحل الوحيد للحفاظ على صيرورة وجود الدولة، والحفاظ على السلطة السياسية، واستعادة هيبتها المفقودة تلك الهيبة التي ساهمت الانكشارية بعد فقدت دورها كجماعة وظيفية في ضياعها.

هوامش الدراسة

(1) **عبد الوهاب المسيري:** مفكر عربي إسلامي. وُلد في دمنهور 1938.التحق عام 1955م بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب جامعة الأسكندرية، وعُين معيدًا فيها عند تخرجه، وسافر إلى الولايات المتحدة عام 1963م حيث حصل على درجة الماجستير عام 1964م من جامعة كولومبيا ثم على درجة الدكتوراه من جامعة رَتْجَرز عام 1969م.وعند عودته إلى مصر قام بالتدريس في جامعة عين شمس وفي عدة جامعات عربية من أهمها جامعة الملك سعود (1983 – 1988م)، كما عمل أستاذا زائرًا في أكاديمية ناصر العسكرية، وجامعة ماليزيا الإسلامية، وعضوًا في مجلس الخبراء بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (1970 – 1975م)، ومستشارًا ثقافيًا للوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك (1975 – 1979م). وعضوًا في مجلس الأمناء لجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بليسبرج، بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومستشار التحرير في عدد من الحوليات التي تصدر في ماليزيا وإيران والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا. وقد توفي رحمه الله فجر يوم الخميس الثالث من يوليو عام 2008م بمستشفى فلسطين بالقاهرة عن عمر يناهز السبعين عامًا بعد صراع طويل مع مرض السرطان.

وقد نال الدكتور المسيرى عدة جوائز من بينها جائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولي للكتاب عام (2000) عن موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ثم عام (2001) عن كتاب رحلتي الفكرية، وجائزة العويس عام (2002م) عن مجمل إنتاجه الفكري. كما حصل على جائزة الدولة التقديرية في الآداب لعام (2004م). وقد نال عدة جوائز محلية وعالمية عن قصصه وعن ديوان شعره للأطفال .

من أهم أعماله:

- نهاية التاريخ: مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1972).
- موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1975).
- الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة (جزءان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت 1981 م).
- الغرب والعالم: تأليف كيفين رايلي (ترجمة بالاشتراك، جزءان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت 1985).
- إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (تأليف وتحرير جزءان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1993؛ جزءان، واشنطن 1996؛ سبعة أجزاء؛ القاهرة 1998).
- موسوعة تاريخ الصهيونية (ثلاثة أجزاء، دار الحسام، القاهرة 1997).
- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد (ثمانية مجلدات، دار الشروق، 1999).
- العالم من منظور غربي، (دار الهلال، كتاب الهلال، القاهرة 2001).
- الجماعات الوظيفية اليهودية: نموذج تفسيري جديد، (دار الشروق، القاهرة 2001).
- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، (جزءان، دار الشروق، القاهرة 2002م). انظر، www.elmessiri.com

(2) **انظر عبد الوهاب المسيري:** موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1999م، المجلد الأول، ص 359

(3) **انظر، عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق، ص 359

(4) هي فئة كبيرة من الناس تتميز بمركز اجتماعي واقتصادي واحد بالنسبة للفئات الأخرى في المجتمع. والطبقة غير منظمة ولكن الأفراد الذين تتكون منهم يتشابهون مع بعضهم البعض في التعليم والحالة الاقتصادية والمركز الاجتماعي.ويعتبر بعض الباحثين الطبقة ذات طبيعة اقتصادية في أساسها، بينما يميل البعض الآخر إلى التأكيد على عوامل النفوذ ونمط الحياة والاتجاهات. **انظر، أحمد زكي بدوي:** معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان،بيروت،1982م،ص62.

(5) جمع من أشخاص غير منتظم في نسق للتفاعل الاجتماعي، وهو بذلك لا يكون جماعة ولكنه يحظى بخصائص اجتماعية أو مراكز متشابهة. ومن الأمثلة على الفئات الاجتماعية النساء العاملات، والمسنون وأصحاب الملايين وما إلى ذلك، ومن ثم يمكن تصنيف الأشخاص بوصفهم أعضاء فئة اجتماعية مشتركة دون أن يكون لديهم إحساس بالكيان المشترك. انظر، محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص413.

(6) يشير هذا المفهوم إلى كافة الأفراد أو الأسر الذين تتحقق لديهم في مجتمع معين خصائص متماثلة كالقوة والدخل والثروة، وقد يشير أيضًا إلى من يشغلون وضعًا معينًا يتصل بالاقتصاد ويتعلق بالثروة والدخل. انظر، محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص 417.

(7) طبقة اجتماعية مغلقة تقوم على الوراثة لهذا تحدد المركز الاجتماعي لأعضائها، ومهنتهم، ومكان إقامتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية، وينعدم فيها الحراك الاجتماعي، وتتميز الطائفة بالزواج الداخلي، ويمكن أن يطلق المصطلح على أي نسق ثابت للتدرج الطبقي يقوم على الوراثة. انظر، محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص 48.

(8) هي مجموع يتكون من نفس الفئة من الأفراد والجماعات ومن نفس المستوى في عميلة التدرج الطبقي كالعمال والفلاحين إلخ ..، وهناك الشريحة الطبقية الدنيا ويتميز أفرادها بعقلية بدائية وقصور القدرة الخلاقة. و الشريحة الطبقية العليا وتتكون من المجموعة الرائدة في المجتمع أي الدوائر الحاكمة والمثقفة في الأمة. انظر، أحمد زكي بدوي: مرجع سابق،ص411.

(9) **انظر، عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق، ص 360

(10) **انظر، عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق، ص 360.

(11) **انظر، عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق، ص 365.

(12) **عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق، ص361.

(13) **عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق،ص 366 .

(14) **أحمد حكمت أر أوغلو:** اليهود في الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة وتقديم وتعليق د. أحمد عبد الله نجم، دار الهداية، القاهرة، ط 1، 2010م، ص 195.

(15) **عبد الوهاب المسيري**: الموسوعة ....، مرجع سابق، ص 366 .

(16) **عبد الوهاب المسيري:** الموسوعة.....، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص 245

(17) **عبد الوهاب المسيري:** الموسوعة.....، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص 245

(18) **عبد الوهاب المسيري:** العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 2002م، المجلد الثاني، ص 270.

(19) **عبد الوهاب المسيري:** العلمانية ...، مرجع سابق، ص 271.
(20) **عبد الوهاب المسيري:** العلمانية ...، مرجع سابق، ص 271.
(21) **عبد الوهاب المسيري:** العلمانية ...، مرجع سابق، ص 271.
(22) **عبد الوهاب المسيري:** العلمانية ...، مرجع سابق، ص 272.
(23) **عبد الوهاب المسيري:** العلمانية ...، مرجع سابق، ص 273.
(24) **عبد القادر أوزجان:** النُظم العسكرية العثمانية، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى، ترجمة صالح سعداوي، إرسيكا، استانبول، 1999م، ج 1، ص 381.
(25) **Ömer Barkan:** Kolonizatör Türk Dervişleri, Vakıflar Dergisi, Sayı II, Ankara, 1942, s. 282.
(26) **الآخيان:** هي عبارة عن تشكيلات من أرباب الحرف؛ كانت تنتشر في كل أرجاء الأناضول. وقد قوي شأن الآخيان في المدن الكبرى إلى درجة أن أعضاءها كانوا يحضرون احتفالات اعتلاء العرش بأزيائهم الخاصة وأسلحتهم. وكان لكل جماعة منهم زاوية تعقد فيها اجتماعاتها. وكان لهم ثروات طائلة ونفوذ عظيم وقد التحق بهذه التشكيلات عدد من رجال الدولة والقضاة والتجار والمشايخ. وقد أثرت تلك التشكيلات في كثير من أحداث تاريخ الأناضول التي وقعت في القرن الثالث عشر، وكان لها موقف معاد دائماً للحكومة المركزية. وقد لعبت الآخيان أدواراً خطيرة في تأسيس الدولة العثمانية وفي إنشاء جيش الإنكشارية. أنظر، **محمد فؤاد كوبرلى**: قيام الدولة العثمانية، ترجمة د. أحمد السعيد سليمان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993م، ص 144 – 150.
(27) **Ömer Barkan:** a.e.g., s. 283.
(28) **انظر ايرين بيلديسينو:** البدايات عثمان واورخان، ضمن تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة،ط1، 1993م، ج 1، ص 41-42.
(29) **Tayyib Gökbilgin:** Osmanlı Müesseseleri Teşkilatı ve Medeniyeti Tarihine Genel Bakış, istanbul ünv. Edebiyat Fakültesi yayınları, ist.,1977, s. 15, 19.
(30) **الأقچة:** لفظة مغولية معناها نقد أبيض، وهي قطعة صغيرة من الفضة ضربت لأول مرة في عام 729هـ في عهد الأمير أورخان، وكانت تستخدم في الأوساط الشعبية للدلالة على الدراهم أو النقود بشكل عام. وظلت تلك العملة العثمانية تستخدم في التدوال في الدولة العثمانية حتى عهد السلطان محمود الثاني 1234هـ. انظر، **سهيل صابان:** المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخة، مراجعة د. عبد الرازق بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000م. ص 20.
(31)**İsmail Hakkı Uzunçarşılı:**Osmanlı Tarihi,4 Baskı.T. T. K,Ankara, 1982,1 Cilt, S.508.
(32) انظر، **كامل پاشا**: تاريخ سياسي دولت عليه عثمانيه، مطبعة أحمد احسان، استانبول،1327هـ، ص12؛ **محمد فريد:** تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 3، 1997م، ص 42.

(33) **أماني إبراهيم فودة:** التنظيم العسكري العثماني نشأته وتطوره ودوره في بناء الدولة العثمانية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، 2007م، ص 45.

(34) **سونيا البنا:** فرقة الانكشارية ودورها في الدولة العثمانية،ايتراك للطباعة والنشر،القاهرة،2006، ص 12.

(35) **محمد فؤاد كوبرلى:** مرجع سابق، ص 170.

(36) **قوچي بك:** رسالة قوچي بك، ضمن نصوص من الفكر الإسلامي، ترجمة وتقديم وتعليق د. عبد الرازق بركات، دار الهداية، القاهرة، 2010م، ص 125.

(37) **أحمد عبد الرحيم مصطفى**: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة،ط2، 1999م،ص43 .

(38) **حسن الضيقة:** الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت، ط 1، 1997م، ص 91.

(39) **سونيا البنا**: مرجع سابق،ص111 .

(40) **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** مرجع سابق،ص43 .

(41) **خليل اينالجيق**: العثمانيون النشأة والازدهار، ضمن دراسات في التاريخ العثماني، ترجمة وتقديم وتعليق د. سيد محمد السيد، دار الصحوة، القاهرة،ط1، 1996م،ص94 .

(42) **بهاء الدين يدي يلديز**: المجتمع العثماني، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،مرجع سابق، ج1، ص539.

(43) **جورجي زيدان:** تاريخ الجند العثماني منذ نشوء الدولة العثمانية إلى اليوم، مجلة الهلال، ج8، السنة السابعة عشر، مايو 1909م، ص462.

(44) **محمد فؤاد كوبرلى:** مرجع سابق، ص 167.

(45) **الفتوَّة:** هو الاسم العام الذي أُطلق على التنظيمات الشبابية والمهنية والدينية والاقتصادية التي تشكلت في الأناضول في القرن الثالث عشر الميلادي واستمرت في المحافظة على الهوية الدينية للمجتمع وامتازت بأربعة أسس رئيسية هي:

1 - السماحة في وقت القوة والغلبة.
2 - الليونة في وقت العصبية والحدَّة.
3 - الإحسان إلى العدو.
4 - الإيثار على النفس.

وكان المنتسبون للمنظمات الشبابية يجتمعون على شيخ ويعيشون في تكيته حياة جماعية بما يربحونه من تجاراتهم وصناعاتهم، وقد تقلص دورهم مع فتح استانبول. انظر، **سهيل صابان:** مرجع سابق، ص 160.

(46) **محمد فؤاد كوبرلى:** مرجع سابق، ص 146 - 147.

(47) يتضح أن طبيعة الجماعات المشاركة في الحركات الثورية في الأناضول كانت تتألف من جماعات التركمان التي وطأت أقدامها أرض الأناضول في القرن الحادي عشر الميلادي والتي لم تتغير نظرتها السلبية أبدًا تجاه علاقاتها مع السلطات الحاكمة. فقد كانت تلك الجماعات تنظر إلى السلطة المركزية دائمًا بالشك والريبة بينما تنظر إليها السلطة المركزية على أنها كُتل نافرة مستعدة لإثارة المشاكل، وكان الوضع على ذلك دائمًا ولاسيما في وسط الأناضول. إضافة إلى أن مستوى معيشة البدو الرُّحَّل ظل على حاله تقريبًا دون تغُّير يُذكر، وكانت السلطة المركزية العثمانية لا ترى أية علاقة بين حركات التمرد تلك وبين المصاعب الاجتماعية والاقتصادية

التي تعيشها المنطقة في الغالب ومن ثم تضع لها التدابير المناسبة للتخفيف منها، ولكنها ظلت على رأيها بوجه عام في أن تلك المنطقة هي منبع الشرور، ومرتع الأشقياء، ولهذا يلزم تأديبها. انظر،

أحمد يشار أوجاق: الحياة الدينية والفكرية في الدولة العثمانية، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص، 200 – 201.

(48) **محمد فريد:** مرجع سابق، ص 42.

(49) عرف السلاجقة نظامًا يشبه ذلك النظام ولكن مع فارق كبير وهو أن أعضاء هذا النظام كانوا من الأتراك المسلمين، ذلك أن السلاجقة عرفوا ما يسمى بنظام الغلام Gulam Sistemi. وكان ذلك النظام يقوم على تربية أطفال التركمان المسلمين على ركوب الخيل، واستخدام السلاح، وآداب خدمة السلطان وذلك بتولى الخدمة في القصر والتواجد بشكل دائم بجانب السلطان. وكان يتولى تعليم وتربية هؤلاء الغلمان معلمون يسمى الواحد منهم بابا. وكان الواحد منهم الذي يُظهر نبوغًا بعد أن يتلقى تعليمًا وتدريبًا لمدة ثمانية عشر أو عشرين عامًا يترقى في الدرجات حتى يصل إلى رتبة أمير. وكان هؤلاء الغلمان الذين تلقوا هذا التعليم والتدريب يشكلون جيشاً خاصًّا بالسلطان يتواجد بجانب السلطان أو الحاكم في إمارات الأناضول بشكل دائم. وكانت وظيفة ذلك الجيش هي الحرب فقط، وكان يُحرَّم عليهم الاشتغال بالتجارة والصناعة والزراعة. انظر،

Aydın Taneri: Osmanlı Devletinin Kuruluş Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı-Teşkilatı, Milli Eğitim Bakanlığı yayınları, ist., 2003, s. 61. Ve **Mehmet Zeki Pakalın** : Osmanlı Tarih Deyimler ve Terimleri Sözlüğü, Milli Eğitim Basımevi, ist., 1983, 1 cilt, S. 679.

(50) **عبد القادر أوزجان:** مرجع سابق، ص 382.

(51) **علاء موسى كاظم نورس:** مدى مسئولية الانكشارية في تدهور الجيش، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد الثلاثون،1981م، ص109.

(52) **خليل اينالجيق:** تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2002م، ص 122.

(53) **محمد فؤاد كوبرلى:** مرجع سابق، ص 138.

(54) **Bkz. M. Z. Pakalın**: a. g. e., 3 cilt, S 617. Ve **خليل اينالجيق**: العثمانيون النشأة والازدهار، مرجع سابق، ص51.

(55) **أماني إبراهيم:** مرجع سابق، ص 57.

(56) **نيقولا ڤاتان:** صعود العثمانيين(1362-1451م)، ضمن تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 73.

(57) **العجمي اوغلان أو أوجاق العجمية**: هو الاسم الذي أطلق على الأطفال الذي تم جمعهم من المسيحيين من الأرمن والبلغار والروم اليونان والألبان والبوشناق، وإن ظل أهل البوسنة الهرسك يتمتعون بحق دخول الأوجاق حتى بعد دخولهم الإسلام تنفيذًا للامتياز الذي منحه لهم السلطان محمد الفاتح. وكان يتم جمع هؤلاء الأطفال حسب أصول الدوشيرمة أو من الأسرى لتوظيفهم في فرقة الانكشارية، وكانت أعمارهم تتراوح ما بين خمسة عشر وعشرين عامًا وقد بدأ تشكيل أوجاق العجمية في عهد السلطان مراد الأول.

Bkz. M. Z. Pakalın: a. g. e., 1 cilt, S 7-9.

(58)**Hezârfen Hüseyin Efendi :** Telhîsü'l-Beyân Fî Kavânîn-i Âl-i Osmân, hazırlayan Dr. Sevim İlgürel, T. T. K. Basımevi, Ankara, 1998. S. 144.

(59) كان الانكشارية يذهبون مع السلطان عند ذهابه إلى الحرب ولايتخلف منهم أحد، أما إذا لم يذهب السلطان إلى الحرب فإن اشتراك الانكشارية في تلك الحرب يكون عن طريق إرسال أحد القادة مع عدد من الانكشارية بالقدر الذي تحتاجه الحرب. وكان هؤلاء الجنود يلبسون غطاء للرأس من اللباد الأبيض يسمى "بورك" لتمييزهم عن الأتراك المسلمين في المناطق الحدودية.
İ. Hakkı Uzunçarşılı: a. g. e., S. 511-512

(60) **خليل اينالجيق:** العثمانيون النشأة والازدهار، مرجع سابق، ص 51.

(61) **إيرينا بتروسيان:** الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006م، ص 17.

(62) **فريدون آمجن**: التاريخ السياسي للدولة العثمانية، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص 18.

(63) **فريدون آمجن:** مرجع سابق، ص 19.

(64)**Aydın Taneri**: a. g. e. S. 145.

(65) **خليل إينالجيق:** تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق ، ص 33.

(66) **الشيخ بدر الدين بن قاضي سماونه:** (1368ـ1420م) ولد في قلعة سماونه من بلاد الروم حينما كان أبوه قاضياً بها في عهد السلطان مراد الأول. حَفظ القرآن الكريم وأخذ العلم في صباه عن والده المذكور ثم ارتحل إلى الديار المصرية، وقرأ هناك على المولي مباركشاه المنطقي المدرس بالقاهرة، ثم أدركته الجذبة الإلهية والتجأ إلي كنف الشيخ سيد حسين الأخلاطي الساكن بمصر وقتئذ، ثم أرسله الشيخ الأخلاطي إلى بلدة تبريز للإرشاد، ثم جاء إلى حلب ثم قونيه. وعندما أعلن موسى نفسه سلطاناً عين الشيخ بدر الدين قاضياً للعسكر، وعندما قُتل موسى چلبي تم حبس الشيخ مع أهله وعياله ببلدة إزنيق، وأخيرًا تم إعدامه عام 1416م بسبب التمرد الذي قام به بوركلجه مصطفى وطورلاق هوكمال. ومن مؤلفاته كتاب "جامع الفصولين"، وكتاب "لطائف الإشارات" في الفقه، وكتاب " الواردات" في التصوف وهو أشهر كتاب له، وفي هذا الكتاب كان الشيخ بدر الدين يقول بقِدَم العالم وعدم خلقه، ويرفض يوم الحشر، ويقول بعدم إمكانية إحياء الأجسام بعد الموت، وينكر وجود الجنة والنار بالصورة التي أخبر عنها القرآن ويعتبرهما السعادة التي تشعر بها الأرواح في الحياة الدنيا. انظر، **طاشكوبرى زاده**: الشقائق النعمانية، تحقيق د. أحمد صبحي الفرات، منشورات كلية الآداب، جامعة استانبول، 1985م، ص50، 51 .
İsmail Hakkı Uzunçarşılı: a. g. e., S. 366. 367.

(67) انظر، **أحمد يشار أوجاق:** مرجع سابق، ص 190 – 191.

(68) **بهاء الدين يديه يلديز:** مرجع سابق، ص 536.

(69) **عبد القادر أوزجان:** مرجع سابق، ص 382.

(70)**İsmail Hakkı Uzunçarşılı:** a. g. e., S. 509.

(71) **خليل إينالجيق:** تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، مرجع سابق ، ص 33.

(72) **محمد فريد:** مرجع سابق، ص 57.

(73) **حسن الضيقة:** مرجع سابق، ص 91.

(74)**Aydın Taneri**: a. g. e. S. 139.

(75) **حسن الضيقة:** مرجع سابق، ص 75.

(76) **Hayreddin Karaman** : Osmanlı Hukukunda Mezhep Tercihi; Osmanlı, yeni Türkiye yayınları, Editör: Güler Eren, Ankara, 1999 , 8cilt, S. 187

(77) لقد كانت التكايا مكاناً للتعليم والتربية الدينية الصوفية، وكانت أيضاً في نفس الوقت مكاناً لمعايشة تلك التعاليم، وقد ساعدت التكايا علي تثقيف الشعب، ونشر الإسلام حتى أبعد القرى. وبالنظر إلي الجهود والتي كانت تقوم بها التكايا نجد أنها كانت لها علاقة وطيدة مع الشعب، ولم تكن مكاناً للانزواء وقطع الروابط مع الدنيا كما يعتقد البعض؛ بل كانت مكاناً يرتبط بأوثق الأربطة مع الشعب، ويتفاعل معه في محاولة لتعليمه وتثقيفه، ويلعب الدور الأكبر في تشكيل عقله ووجدانه. وفي التكية كانت هناك لها ثلاث طرق للتعليم هي: الشفهية، والكتابية، والتطبيقية. أما الطريقة الشفهية فكان يتم التعليم بها عن طريق المواعظ والنصائح التي يقدمها الشيوخ لمنسوبي التكية، أو عامة أفراد الشعب. وكان يتم تلقين الدراويش مفاهيم وآداب الطريقة التي تنتسب إليها تلك التكية. ولقد كانت المواعظ في التكايا أكثر قبولاً لدي الشعب من المواعظ المدرسية نظراً لقربها من مفاهيم الشعب. والطريقة الكتابية كانت عبارة عن الرسائل المكتوبة من طرف شيوخ التكية، وكانت تلك الرسائل أو الكتب تنقسم إلى قسمين: أحدهما المكتوب لدراويش التكية، والآخر المكتوب للشعب. وفي النوع الأول كان يتم تعليم الدراويش آداب وأركان الطريقة، وموضوعات التصوف المختلفة، ومناقب ومآثر بعض شيوخ التصوف الكبار، أما الرسائل الخاصة بالشعب فهي مؤلفات تتناول الموضوعات الدينية والأخلاقية، وتشرحها بتفسير صوفي، وكانت هذه الرسائل أما منثورة أو منظومة، وكانت ملائمة أكثر لروح وثقافة الشعب. وذلك يؤكد أن التكايا قد اضطلعت بدور لا ستهان به في مجال التربية والتعليم. أنظر، **Yaşar Ocak** : Selçuk ve Osmanlı Dönemi Takkelerinde Dini Tasavuf Eğitime Genel Bakış, Türkiye Birinci Din Eğitimi Semineri, İlahiyat Vakfı yayınları.Ankara 1981. S., 76 – 78 .

(78) **İlhan Tekeli :** Osmanlı İmparatorluğu'nda Eğitim ve Bilgi Üretim Sisteminin Oluşumu ve Dönüşümü, T. T. K., Ankara, 1993. s. 8.

(79) **Ekmeleddin İhsanoğlu** : Tanzimat Öncesi ve Tanzimat Dönemi , Osmanlı Bilim ve Egitim Anlayış, 150 yılında Tanzimat, TTk yayınları, Ankara, 1992, S. 259.

(80) كان كل الصدور العظام حتى عصر محمد الفاتح وعدهم أحد عشر من أصول تركية من المسلمين الأحرار، والذين برز منهم أفراد أسرة چندرلي، وتولى واحدًا فقط من طائفة السباهية. أما بعد الفاتح فقد تولي هذا المنصب كثير من الدوشيرمه من ذوي الأصول المسيحية الذين تربوا في مدرسة الاندرون. **انظر،**

ليلي عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العهد العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، 1978م، ص 6.

(81) **Mehmet Ali Ünal** : Osmanlı Müesseseleri Tarihi, İsparta, 1997, s. 42.

(82) **Şükrü Karatepe**:Osmanlılar'da Devlet yönetimi, Osmanlı Ansiklopedisi'de, İz yayıncılık,ist;1996, s. 42.

(83) **حسن الضيقة:** مرجع سابق، ص 98.

(84) **Fahri Unan:** Kuruluşundan Günümüze Fâtih Külliyesi, T. T. K. Ankara, 2003. s. 21 .

(85) **البكتاشية:** طريقة صوفية باطنية أسسها حاجي بكتاش ولي الذي ولد في نيسابور عام 645هـ. انتقل حاجي بكتاش ولي إلى الأناضول في عام 680هـ بإشارة من أحمد يسوي مؤسس الطريقة اليسوية، واستقر فيها حتى توفي في مدينة قيرشهر عام 738هـ .انتشرت البكتاشية في الأناضول بين الفلاحين والبسطاء والبدو عن ساكني المدن.لا توجد في البكتاشية أوراد أو أذكار معينة أو سير سلوك للمريد، وإنما يوجد بها فقط ما يسمى إقرار وإنابة وعين الجمع. تقدس البكتاشية الأئمة الاثنى عشر ويبغضون أبا بكر وعمر وعثمان وعائشة (رضوان الله عليهم). انظر، **M. Z. Pakalın**: a. g. e., I cilt, S 196.

(86) **أماني إبراهيم:** مرجع سابق ، ص 61.

(87) **جورجي زيدان:** مرجع سابق، ص 459.

(88) **M. Z. Pakalın**: a. g. e., I cilt, S 197.

(89) انظر **محمد فؤاد كوبريلى:** مرجع سابق ، ص 156 - 161.

(90) كان لجوء الدولة العثمانية إلى الاستفادة من الطرق الصوفية ومن بينها طرق الهرطقة كالبكتاشية -دون أن تجد غضاضة في هذا الأمر- يمثل نهجًا واضحًا في سياسة الدولة. إذ أن الدولة سعت عند بدايتها لعدم الاصطدام بها لما تمثله من ثقل شعبي كان سيؤدي عند معارضة زعماء هذه الطرق إلى إعاقة نمو الدولة، يؤكد على ذلك الأمر تلك الحماية التي اسبغها العثمانيون الأوائل على الدروايش الهراطقة، والتي تدلل عليها ما كان لباباوات التركمان من النفوذ في بعض الإمارات بغرب الأناضول أوائل القرن الرابع عشر.انظر، **محمد فؤاد كوبريلى:** مرجع سابق ، ص 156 - 161.

(91) **Mustafa Kara**: Osmanlı'da Tasavvuf ve Tarikatlar. Osmanlı Ansi., a. g. e., 1cilt,S. 199.

(92) **Sencer Divitçioğlu**: Osmanlı Beyliğinin Kuruluşu, Yapı Kredi Yayınları, İst., 2 baskı, 2000, s.60

(93) **قاسم عبده قاسم:** السلطة بقوة السيف، مجلة الهلال، القاهرة، سبتمبر 2005م، ص 84.

(94) **خليل إينالجيق:** تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق ، ص 293.

(95) **حسن الضيقة:** مرجع سابق، ص 93، وجورجي زيدان: مرجع سابق، ص459.

(96) **Mustafa Kara**: a. g. e., S 209.

(97) **Şamil Mutlu**: Yeniçeri Ocağının Kaldırılışı ve II Mahmud'un Edirne Seyahatı, Edebiyat Fakültesi Basımevi, İst., 2 baskı, 1994, s.24

(98) **عبد الرازق بركات:** نصوص من الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص 6.

(99) انظر **جورجى زيدان:** مرجع سابق، ص 460، 461.

(100) **قوچى بك:** مرجع سابق، ص 153.

(101) **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** مرجع سابق ، ص 154.

(102) **خليل إينالجيق:** العثمانيون النشأة والازدهار، مرجع سابق ، ص 90.

(103) **Muhammad Paşa**: Nesayıh'ul-Vüzera v'el-Ümerâ, Derleyen ve Çeviren, Hüseyin Rağib Ugural, TTK., Ankara, 1969, s. 58.

وكان الكيس يساوي ثلاثين ألف أقجه في عهد الفاتح، وعشرين ألف أقجه في عهد القانوني، حيث كان القرش الواحد مساويًا لثمانين أقجه. وبعد عام 1720م كان القرش الواحد يساوي 120 أقجه، فأصبح الكيس يساوي يساوي خمسون ألف أقجه. وقد ظل نظام الكيس هذا يستخدم حتى عام 1877م، ثم ترك مكانه واستخدم القرش بدلا منه.انظر سهيل صابان: مرجع سابق، ص194-195

(104) **العلوفة:** هي مخصصات كانت تقدم للانكشارية وبعض الفرق الأخرى كبدل إعاشة، وكان مقدار العلوفة يقدر علي شكل يومية، وتُعطى في شكل مقسط بعضها شهري، وبعضها كل ثلاثة أشهر، يعني أربعة مرات في العام. وكانت الحروف الأولى للثلاثة أشهر العربية تشكل اسم القسط فكان القسط الأول يُسمى" مصر" لأشهر المحرم وصفر وربيع الأول؛ والقسط الثاني يُسمى" رجج" لأشهر ربيع الآخر جمادي الأولى وجمادي الأخرى؛ والثالث يسمى" رشن" لأشهر رجب وشعبان ورمضان؛ أما القسط الأخير فكان يسمى"لذذ" لأشهر شوال وذي القعدة وذي الحجة. وكان كل قسط يسمى مواجب. انظر، **M. Z. Pakalın**: a. g. e., 3 cilt, S 544-545.

(105) **لطفي باشا:** آصف نامه، ضمن نصوص من الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق ، ص 89.

(106) لقد كان الجيش العثماني قادراً على الحفاظ على حدود طويلة، إلا أنه لم يكن يستطيع التوسع دون ثمن باهظ في الأرواح والأموال. وعندما فشلت الدولة العثمانية في تحقيق نفعاً اقتصادياً كبيراً في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ظهرت عليها علامات التخمة الإستراتيجية، وهي تعني التضخم الكبير في القوات العسكرية، واستخدامها لتحقيق أهداف سياسية في أماكن مختلفة. فقد كان الجيش الكبير مرابطاً في وسط أوربا، والأسطول الضخم في البحر المتوسط، وبعض القوات في شمال إفريقيا، وبحر إيجه، والبحر الأحمر. وكانت كل تلك القوات الكبيرة، تحتاج إلى تعزيزات لمواجهة ظهور المذهب الشيعي على يد الصفويين في إيران مما تتطلب تكاليف باهظة لم يكن في مقدور الدولة أداءها دون أن تؤثر على مؤسسات الدولة الأخرى . انظر،
پول كيندي: القوى العظمى، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993م، ص 31 .

(107) **Binhan Elif Yılmaz:** Osmanlı İmparatorluğu'nu Dış Borçlanmaya İten Nedenler ve İlk Dış Borç. Akdeniz İ.İ.B.F. Dergisi, 2002, S. 188 – 190.

(108) **خليل إينالجيق:** تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق ، ص 80.

(109) **محمد فريد:** مرجع سابق ، ص 109.

(110) **عبد القادر أوزجان:** مرجع سابق ، ص 390.

(111) **جورجى زيدان:** مرجع سابق ، ص 460.

(112) **Yusuf Akçura**: Osmanlı Devletinin Dağılma Devri, TTK., Ankara, 3 Baskı, 1988, s. 46 - 47.

(113) انظر **عبد الرازق بركات:** مرجع سابق ، ص 19 - 27.

(114) **Muhammad Paşa**:a. g. e., s. 66 - 67.

(115) **انظر، قوچى بك:** مرجع سابق، ص 181،160،154.

(116) كان اوجاق الانكشارية يتشكل حصرًا من جنود ذوي أصول ألبانية وأرمينية وبلغارية وبوشناقية ولم يكن يسمح لغيرهم من الأعراق والأجناس بالانضمام للانكشارية مطلقا. انظر، **M. Z. Pakalın**: a. g. e., 1cilt, S.445.

(117) **إيرينا بتروسيان:** مرجع سابق، ص 221.

(118) **إيرينا بتروسيان:** مرجع سابق، ص 183، 224.

(119) **حسن كافي الآقحصاري:** أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق نوفان رجا الحمود، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1986، ص 37.

(120) **عبد الوهاب المسيري:** الموسوعة، مرجع سابق، ج 1، ص 378.

(121) **خليل إينالجيق:** العثمانيون النشأة والازدهار، مرجع سابق ، ص 90.

(122) **محمد فريد:** مرجع سابق، ص 116.

(123) **إيرينا بتروسيان:** مرجع سابق، ص 225.

(124) **خليل إينالجيق:** تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص 95.

(125) **حسن الضيقة:** مرجع سابق ، ص 99.

(126) للوقوف على الأدوار التي لعبتها الانكشارية في تلك الأحداث انظر: **Aydın Taneri**: a. g. e. S.145 **ومحمد فريد**: مرجع سابق، ص 68، 72؛ **إيرينا بتروسيان:** مرجع سابق، ص 121، 123؛ **وخليل إينالجيق**: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، مرجع سابق، ص 100، 101.

(127) كان الانكشارية إلى جانب رواتبهم والعلوفات التي كانت تخصص لهم يحصلون إلى جانب ذلك على هبات من كل سلطان جديد يجلس على العرش، وأخرى عند خروجه للحرب للمرة الأولى. وكانت هبات الجلوس على العرش من الأمور التي أرهقت خزانة الدولة لاسيما في أيام الضيق. انظر **عبد القادر أوزجاق:** مرجع سابق، ص 391.

(128) لقد حاولت الدولة العثمانية عن طريق جند السكبانية المشاة المسلحون بالبنادق إنشاء جماعة وظيفية أخرى تقوم بنفس مهام فرقة الانكشارية، إلا أن جنود السكبان طالبوا بمساواتهم من حيث الدرجة والامتياز بأوجاق الانكشارية. وهكذا ظهر تنافس شديد بين جنود السكبان الذين كان لهم نفوذ في أيالات الدولة وفرقة الانكشارية التي كانت تسيطر على مركزها في استانبول. وقد جعل هذا التنافس الحكومة المركزية تسعى لإحكام قبضتها على الإيالات، وإيقاع العقاب بعسكر السكبان أو القضاء عليهم إذا لزم الأمر ذلك. ومن ناحية أخرى تخطط لتأديب وتنظيم جند الانكشارية الذين سيطروا بالقوة على مقاليد الأمور في مركز الدولة عن طريق هؤلاء الجند من السكبان. ومن الواضح أن هذه السياسة التي اتبعت أدت إلى تردي الأوضاع في أنحاء الدولة أكثر مما كانت عليه من قبل. انظر، خليل إينالجيق: العثمانيون النشأة والازدهار، مرجع سابق، ص 95.

(129) **فريدون أمجن:** مرجع سابق، ص 53.

(130) **وفاء أحمد البستاوي**: فكرة الإصلاح في تذاكر أحمد جودت باشا، القاهرة،2009م، ص 27.

(131) **إيرينا بتروسيان:** مرجع سابق ، ص 213.

(132) مثال ذلك ما حدث من عزل السلطان إبراهيم الأول وقتله عام 1648م، والسلطان محمد الرابع عام 1687م، والسلطان مصطفى الثاني عام 1703م، والسلطان أحمد الثالث عام 1730م، والسلطان سليم الثالث عام1807م، والسلطان مصطفى الرابع وقتله عام 1808م. **انظر محمد فريد:** مرجع سابق ، ص 125-130؛142-146؛194-198.

(133) **Enver Ziya Karal** : Tanzimattan Evvel Garplılaşma Harektleri, Tanzimat'da, Milli Eğitim Basımevi,ist.,1999,Icilt,s,18.

(134) **İsmail Gül** : Osmanlı Devleti'nde Sultan Murad Dönemi Yeniçeri İsyanları,Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, 2006, s. 80.

(135) **فريدون أمجن:** مرجع سابق ، ص 72، 73.

(136) **Enver Ziya Karal** : Tanzimattan Evvel Garplılaşma Harektleri, a. g. e., s, 21.

(137) انظر: **محمد فريد:** مرجع سابق ، ص 126.

(138) **إرينا بتروسيان:** مرجع سابق ، ص 215.

(139) **حسن الضيقه:** مرجع سابق ، ص 101.

(140) **انظر كمال بكديللى:** الدولة العثمانية من معاهدة قينارجه الصغرى حتى انهيارها، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق ، ج 1، ص 78.

(141) كان الأعمال المالية لفرقة الانكشارية تدار بمعرفة اليهود الذين حققوا ثروات طائلة بسبب توليهم لتلك الأعمال. وكان اليهود في بعض الأحيان يستولون على المقدرات المالية لفرقة الانكشارية مما كان يتسبب في قيامهم بالتمرد عليهم وقتلهم مثلما حدث مع اليهودية استير كيرا واليهودي چلبي بيخور. ذلك أن العلاقة بين الانكشارية كجماعة وظيفية قتالية واليهود كجماعة وظيفية مالية كانت علاقة مشتبكة مضطربة تعاقدية تنافسية تقوم على أساس من الكره المتبادل وإن جمعتهم المصالح المتبادلة المشتركة. وكان قتل اليهود في أغلب الأحيان يتم بمباركة من العلماء وجموع المجتمع العثماني. للوقوف على تفاصيل هذه العلاقة انظر: **أحمد آر أوغلو:** مرجع سابق، ص 182 – 192.

(142) **Yusuf Akçura**: Osmanlı Devletinin Dağılma Devri, TTK., Ankara, 1988, s. 47 – 48.

(143) **حسن الضيقه:** مرجع سابق ، ص 102.

(144) **ماجدة مخلوف:** بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب إصلاحات السلطان سليم الثالث،حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 31، اكتوبر- ديسمبر،2003م، ص 254.

(145) **Enver Ziya Karal** : Tanzimattan Evvel Garplılaşma Harektleri, a. g. e., s. 24.

(146) الخمبره: هي قنبلة مدورة كانت تطلق من المدافع قديمًا، والخمبره جي هو قاذف القنابل.والخمبرجية هو اسم اطلق على إحدى الأوجاقات العثمانية. وكان هذا الأوجاق يتألف من قسمين: الأول خمبرجيه أصحاب تيمار وزعامات، والثاني خمبرجيه أصحاب يومية. وكان يطلق عليهم في لغة الشعب القمبرجيه.انظر: **M. Z. Pakalın**: a. g. e., I cilt, S 854.

(147) هو اسم لتشكيلات عسكرية في الدولة العثمانية كانت مكلفة بوظيفة إبطال الألغام التي كان يضعها العدو، وحفر الأنفاق لوضع البارود قرب قلاع العدو، وتعمير وإصلاح الجسور لمرور القوات عليها. انظر،**M. Z. Pakalın**: a. g. e., II cilt, S 348.

(148)**Enver Ziya Karal** : Osmanlı Tarihi, a. g. e.,5cilt., s, 65.

(149) **حسن الضيقة:** مرجع سابق، ص 79.

(150) **روبير مانتران:** بدايات المسألة الشرقية، ضمن تاريخ الدولة العثمانية،مرجع سابق، ص 21.

(151)**Enver Ziya Karal** : Tanzimattan Evvel Garplılaşma Harektleri, a. g. e., s. 27.

(152)**Enver Ziya Karal** : Osmanlı Tarihi, a. g. e.,5cilt., s. 55.

(153) **انظر محمد فريد:** مرجع سابق، ص 195-197.

(154) **محمد فريد:** مرجع سابق، ص 197-198.

(155)**Enver Ziya Karal** : Osmanlı Tarihi, a. g. e.,5cilt., s. 145.

(156) **كمال بكديللى:** مرجع سابق، ص 89.

(157) **انظر محمد فريد:** البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، تحرير ودراسة: د. أحمد زكريا الشّلق،الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،ط2، 2005م،ص53-55.

(158) **كمال بكديللي:** مرجع سابق، ص 97.

(159) **أحمد جواد:** تاريخ عسكري عثماني، استانبول، 1297هـ، ص 276.

(160) **أحمد جواد:** مرجع سابق، ص 285.

(161) لقد أخذ كبار العلماء موقفًا معاديًا من فرقة الانكشارية في ذلك الوقت مؤيدًا للسلطان محمود الثاني في إلغائه لهذه الفرقة، يقوم على أساس الصلة الوثيقة التي تربطها بالطريقة البكتاشية المهرطقة، رغم أن هذه العلاقة كانت علاقة قديمة ممتدة ولم تكن خافية على أحد. ولكن لعل السبب الحقيقي في اتخاذ العلماء لهذا الموقف يرجع في رأينا إلى شعور العلماء بأن زيادة فساد الانكشارية بشكل كبير قد أخل بتوازن القوي لصالح الانكشارية، وأنهم إذا تطور الأمر قد يتعرضون لأذى الانكشارية المباشر كما حدث مع شيخ الإسلام فيض الله أفندي الذي قتل على يد الانكشارية المتمردين عام 1703م، وسُحلت جثته علنا في شوارع أدرنة، ثم ألقيت جثته أخيرًا في النهر بسبب مقاومته لهم.انظر، **أوربيل هايد**: موقف العلماء من الإصلاحات في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني، مجلة الاجتهاد، العددان 45، 46، دار الاجتهاد، بيروت، شتاء وربيع 2000م، ص 36 – 38.

(162) **Bak.Şamil Mutlu:** a. g. e., s. 21- 24.

(163) **انظر،أحمد جواد**: مرجع سابق، ص 297-301.

(164)من اللافت للنظر أن أيًّا من الكتابات التاريخية لم تشر إلى أن أحدًا من جموع المسلمين قد ثار اعتراضًا على إلغاء أوجاق الانكشارية، مما يقوم دليلاً على أن فرقة الانكشارية لم تكن تشكل جزءًا أصيلا من نسيج المجتمع العثماني؛ بل إنها عقب فسادها تحولت إلى مصدر شغب للدولة وازعاج للسلاطين بتمرداتها في شتى أنحاء البلاد العثمانية. لذا فقد قوبل إلغاءها بارتياح عام في الدولة، حتى أن واقعة القضاء عليها قد سميت بالواقعة الخيرية. **انظر، أحمد جواد:** مرجع سابق، ص 301؛ و**محمد فريد:** تاريخ الدولة العلية...، مرجع سابق، ص 220؛ و**كمال بكديللى:** مرجع سابق، ص 97، **وفاء البستاوي**: مرجع سابق، ص40.

(165)**Enver Ziya Karal** : Osmanlı Tarihi, a. g. e.,5cilt., s. 150.

(166) **انظر، أحمد أر أوغلو:** مرجع سابق، ص 189-192.

(167) **انظر، وفاء البستاوي**: مرجع سابق، ص159.

(168) **Enver Ziya Karal:** Osmanlı Tarihi, a. g. e.,5cilt., s. 150.

(169) **عبد الوهاب المسيري:** الموسوعة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص 238.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر والمراجع العربية

- **أحمد حكمت أر أوغلو:** اليهود في الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة وتقديم وتعليق د. أحمد عبد الله نجم، دار الهداية، القاهرة، 2010م.
- **أحمد زكي بدوي:** معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت،1982م.
- **أحمد عبد الرحيم مصطفى**: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة،1999م.
- **أحمد يشار أوجاق:** الحياة الدينية والفكرية في الدولة العثمانية، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى، ترجمة صالح سعداوي، إرسيكا، اسطنبول، 1999م.
- **أماني إبراهيم فودة:** التنظيم العسكري العثماني نشأته وتطوره ودوره في بناء الدولة العثمانية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، 2007م.
- **ايرين بيلديسينو:** البدايات عثمان واورخان، ضمن تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة،1993م.
- **إيرينا بتروسيان:** الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006م.
- **أوريل هايد**: موقف العلماء من الإصلاحات في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني، مجلة الاجتهاد، العددان 45، 46، دار الاجتهاد، بيروت، شتاء وربيع 2000م.
- **بهاء الدين يدي يلديز**: المجتمع العثماني، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة.
- **پول كيندي**: القوى العظمى، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993م.
- **جورجي زيدان**: تاريخ الجند العثماني منذ نشوء الدولة العثمانية إلى اليوم، مجلة الهلال، ج8، السنة السابعة عشر، مايو 1909م.
- **حسن الضيقة**: الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت،1997م.
- **حسن كافي الأقحصاري**: أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق نوفان رجا الحمود، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1986م.
- **خليل اينالجيق**: العثمانيون النشأة والازدهار، ضمن دراسات في التاريخ العثماني، ترجمة وتقديم وتعليق د. سيد محمد السيد، دار الصحوة، القاهرة،1996م.
- ـــــــــــ: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.
- **روبير مانتران**: بدايات المسألة الشرقية، ضمن تاريخ الدولة العثمانية.
- **سهيل صابان**: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخة، مراجعة د. عبد الرازق بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،2000م.

- **سونيا البنا**: فرقة الانكشارية ودورها في الدولة العثمانية،ايتراك للطباعة والنشر،القاهرة،2006م.
- **طاشكوبرى زاده**: الشقائق النعمانية، تحقيق د. أحمد صبحي الفرات، منشورات كلية الآداب، جامعة استانبول، 1985م.
- **عبد القادر أوزجان**: النُظُم العسكرية العثمانية، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة.
- **عبد الوهاب المسيري**: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1999م.
- ـــــ: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 2002م.
- **علاء موسى كاظم نورس**: مدى مسئولية الانكشارية في تدهور الجيش، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد الثلاثون،1981م.
- **فريدون آمجن**: التاريخ السياسي للدولة العثمانية، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة.
- **قاسم عبده قاسم**: السلطة بقوة السيف، مجلة الهلال، القاهرة، سبتمبر 2005م.
- **قوچى بك**: رسالة قوچى بك، ضمن نصوص من الفكر الإسلامي، ترجمة وتقديم وتعليق د. عبد الرازق بركات، دار الهداية، القاهرة، 2010م.
- **كمال بكديللى**: الدولة العثمانية من معاهدة قينارجه الصغرى حتى انهيارها، ضمن الدولة العثمانية تاريخ وحضارة.
- **لطفي پاشا**: آصف نامه، ضمن نصوص من الفكر السياسي الإسلامي.
- **ليلي عبد اللطيف** : الإدارة في مصر في العهد العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، 1978م.
- **ماجدة مخلوف**: بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب إصلاحات السلطان سليم الثالث،حوليات كلية الآداب،جامعة عين شمس، المجلد 31، اكتوبر- ديسمبر،2003م.
- **محمد عاطف غيث**: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
- **محمد فريد**: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 3، 1997م.
- ـــــ: البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، تحرير ودراسة: د. أحمد زكريا الشّلق،الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،ط2، 2005م.
- **محمد فؤاد كوبرلى**: قيام الدولة العثمانية، ترجمة د. أحمد السعيد سليمان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993م.
- **نيقولا ڤاتان**: صعود العثمانيين(1362-1451م)، ضمن تاريخ الدولة العثمانية.
- **وفاء أحمد البستاوي**: فكرة الإصلاح في تذاكر أحمد جودت باشا، القاهرة،2009م.

ثانيًا : المصادر العثمانية

- **أحمد جواد**: تاريخ عسكري عثماني، استانبول، 1297هـ.
- **كامل پاشا:** تاريخ سياسي دولت عليه عثمانيه، مطبعة أحمد احسان، استانبول،1327هـ.
- **Hezârfen Hüseyin Efendi** : Telhîsü'l-Beyân Fî Kavânîn-i Âl-i Osmân, hazırlayan Dr. Sevim İlgürel, T. T. K. Basımevi, Ankara, 1998.
- **Muhammad Paşa**: Nesayıh'ul-Vüzera v'el-Ümerâ, Derleyen ve Çeviren, Hüseyin Rağib Ugural, TTK., Ankara, 1969.

ثالثًا: المراجع التركية

- **Ahmet Yaşar Ocak** : Selçuk ve Osmanlı Dönemi Takkelerinde Dini Tasavuf Eğitime Genel Bakış. Türkiye Birinci Din Eğitimi Semineri, İlahiyat Vakfı yayınları. Ankara 1981.
- **Aydın Taneri**: Osmanlı Devletinin Kuruluş Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı-Teşkilatı, Milli Eğitim Bakanlığı yayınları, ist., 2003.
- **Binhan Elif Yılmaz:** Osmanlı İmparatorluğu'nu Dış Borçlanmaya İten Nedenler ve İlk Dış Borç. Akdeniz İ.İ.B.F. Dergisi, 2002.
- **Ekmeleddin İhsanoğlu** : Tanzimat Öncesi ve Tanzimat Dönemi , Osmanlı Bilim ve Egitim Anlayış, 150 yılında Tanzimat, TTk yayınları, Ankara, 1992, S. 259.
- **Enver Ziya Karal** : Tanzimattan Evvel Garplılaşma Harektleri, Tanzimat'da, Milli Eğitim Basımevi,ist.,1999.
- **Fahri Unan:** Kuruluşundan Günümüze Fâtih Külliyesi, T. T. K. Ankara, 2003.
- **Hayreddin Karaman** : Osmanlı Hukukunda Mezhep Tercihi; Osmanlı, Editör: Güler Eren, yeni Türkiye yayınları, Ankara, 1999.
- **İlhan Tekeli :** Osmanlı İmparatorluğu'nda Eğitim ve Bilgi Üretim Sisteminin Oluşumu ve Dönüşümü, T. T. K., Ankara, 1993.
- **İsmail Gül** : Osmanlı Devleti'nde Sultan Murad Dönemi Yeniçeri İsyanları,Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, 2006.
- **İsmail Hakkı Uzunçarşılı:**Osmanlı Tarihi,4 Baskı.T. T. K,Ankara, 1982.
- **Mehmet Ali Ünal** : Osmanlı Müesseseleri Tarihi, İsparta, 1997.
- **Mehmet Zeki Pakalın** : Osmanlı Tarih Deyimler ve Terimleri Sözlüğü, Milli Eğitim Basımevi, ist., 1983.
- **Mustafa Kara**: Osmanlı'da Tasavvuf ve Tarikatlar. Osmanlı Ansiklopedisi'de, İz yayıncılık,ist;1996.
- **Ömer Barkan:** Kolonizatör Türk Dervişleri, Vakıflar Dergisi, Sayı II, Ankara, 1942.
- **Sencer Divitçioğlu**: Osmanlı Beyliğinin Kuruluşu, Yapı Kredi Yayınları, İst., 2 baskı, 2000.
- **Şamil Mutlu**:Yeniçeri Ocağının Kaldırılışı ve II Mahmud'un Edirne Seyahatı, Edebiyat Fakültesi Basımevi, İst., 2 baskı, 1994.

- **Şükrü karatepe**: Osmanlı lar'da Devlet yönetimi, Osmanlı Ansiklopedisi'de, İz yayıncılık,ist;1996.
- **Tayyib Gökbilgin:** Osmanlı Müesseseleri Teşkilatı ve Medeniyeti Tarihine Genel Bakış, istanbul ünv. Edebiyat Fakültesi yayınları, ist.,1977.
- **Yusuf Akçura**: Osmanlı Devletinin Dağılma Devri, TTK., Ankara, 3 Baskı, 1988.